**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**

**كلية الحقوق**

**قسم الحقوق**

**مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون عام**

# *دور الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر*


- **من اعداد الطلبة :**
- سي عبد القادر رامي

**تحت اشراف :**

– أ.عبد الصدوق حفيظة


## لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| الرئيس | أ.جنادي نسرين | أستاذة محاضرة قسم أ | جامعة عين تموشنت |
| المشرف | أ.عبد الصدوق حفيظة | أستاذة محاضرة قسم ب | جامعة عين تموشنت |
| الممتحن | أ.بومناد هاجرة | أستاذة محاضرة قسم أ | جامعة عين تموشنت |

**السنة الجامعية :2026/2025**

**نوقشة في : 2026/06/18**

# الإهداء

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الى نفسي، ذلك الشخص الذي تحمل المشقة، و واجه الصعاب، و سهر الليالي في سبيل تحقيق هذا الحلم، اهديك هذا الإنجاز المتواضع، عرفانا لك صبرك اصرارك . و الى كل من كان لهم الفضل ما وصلت اليه، إلى ولدي العزيزين و نبراس دربي لولا دعمكما و دعاؤكما لما وصلت إلى هذه المرحلة .

إلى أبي الحبيب...إليك وحدك، يا من غرست في قلبي حبّ العلم، وزرعت في روحي الإصرار والطموح. إليك يا من كنت السند في كل لحظة، والداعم الأول في كل مرحلة. إلى من علّمني أن الكرامة في العلم، وأن النجاح لا يُهدى، بل يُنتزع بالصبر والكفاح. أهديك هذه الشهادة، فهي ثمرة تعبك، وامتداد لتضحياتك، وقطرة من بحر جميلك الذي لا يُحصى.

لو كانت الكلمات تفيك حقك، لكتبت منها عمرًا، لكن يكفيني أن أقول « :نجاحي هذا لك، يا أبي... قبل أن يكون لي» .

وإلى أمي، القلب الذي لا يملّ من العطاء، من احتوت ضعفي بدعائها، واحتضنت تعبي بحنانها، وسهرت على راحتي دون كلل.

لو كانت الكلمات تكفي، لكتبت عمري عرفانًا لكما. نجاحي هذا هو هديتي المتواضعة أمام عظمة حبكما وتضحياتكما، فلكما مني كل الامتنان، وكل الحب.

و إلى إخواتي و أخواتي مصدر الحب و الإبتسامة و الطمأنينة...

إلى أصدقاء الأوفياء الذين كانوا عونا و سندا في أوقات الجد و الإجتهاد ، و شاروكوني اللحظات الصعبة و الجميلة أهدي ثمرة الجهد المتواضع إليكم ، عربون محبة و إمتنان لا يوفيه كلام و لا يختصره حبر

# الشكر و العرفان

بكل فخر وامتنان، أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الذين شرفوني بحضورهم الكريم، وتفضلوا بتقييم هذا العمل المتواضع، ولم يبخلوا عليّ بملاحظاتهم العلمية القيّمة، وتوجيهاتهم السديدة، التي سيكون لها الأثر الكبير في صقل هذا البحث وتعزيز قيمته العلمية. حضوركم ومداخلاتكم محل تقدير عميق وامتنان لا يوصف .

ولا يفوتني أن أخص بالشكر والعرفان أستاذي الفاضل والمشرف الكريم، الأستاذة الدكتور عبد الصدوق حفيظة ، الذي كان خير سند وداعم لي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة. لقد وجدت فيه الأستاذ الحريص، والموجّه الأمين، الذي لم يدّخر جهدًا في متابعتي، وتقديم النصح والتصويب، وتشجيعي على الاستمرار وتجاوز الصعوبات. فكل كلمات الشكر لن تفيه حقه، وكل عرفان لا يفي قدره، لما أولاني إياه من ثقة وصبر وتفانٍ في الإشراف .

كما أتقدّم بجزيل الشكر إلى كافة الأساتذة الذين نهلت من علمهم خلال سنوات الدراسة، وكانوا نبراسًا أنار لي طريق المعرفة، وإلى كل من ساعدني أو قدّم لي نصيحة أو دعمًا من قريب أو بعيد خلال هذه المرحلة.

فلهؤلاء جميعًا، كل التقدير والاحترام، سائلًا المولى عزّ وجل أن يوفقهم ويجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خطوة في مسار العلم والمعرفة، لا نهاية له، بل بداية لطريق أطول في البحث والعطاء .

## قائمة المختصرات :

– ص : الصفحة .

–ص ص : من الصفحة إلى الصفحة .

# المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية التي غيرت طبيعة العمل الحكومي والإداري بشكل واسع. فالرقمنة لم تعد مجرد خيار تقني، بل أصبحت ضرورة حتمية لتحسين جودة الخدمات العمومية، وتسريع وتيرة إنجاز المعاملات، وتقليل البيروقراطية المفرطة، مما يسهم في بناء إدارة حديثة تعتمد على التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والكفاءة. وكثيراً ما قيل إن الإدارة الناجحة هي تلك التي تسبق مواطنيها بخطوة، وتستشعر حاجاتهم قبل أن يعبروا عنها، وهنا تكمن عبقرية الرقمنة.

وقد وضعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة خطوات واضحة نحو هذا التحول الرقمي، عبر إطلاق مشروع "الجزائر الإلكترونية" عام 2013، الذي أسس لبنية رقمية متطورة، ثم تعزز هذا المسار في 2022 من خلال تبني استراتيجيات أكثر شمولية تهدف إلى تعميم الخدمات الرقمية وتيسير وصول المواطنين إليها، وكسر الحواجز التي طالما فصلت بين الإدارة والمواطن. في الوقت نفسه، تظل ظاهرة الفساد الإداري أحد التحديات الكبرى التي تعيق التنمية وتُضعف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. فالفساد الإداري يعطل مسار الإصلاح ويؤثر سلباً على جودة الخدمات، وهو بمثابة مرض مزمن إن لم يُعالج بجذوره، أفقد الأرواح قبل الأموال. ولهذا عملت الجزائر على بناء إطار قانوني وتنظيمي متكامل يهدف إلى مكافحة الفساد، من خلال إنشاء هيئات رقابية متخصصة تقوم بدور المراقبة والتفتيش والوقاية. غير أن الدولة لم تكتف بهذا الجانب التشريعي، بل أدركت أن مواجهة الفساد تتطلب أدوات عملية أكثر فاعلية، وكان للرقمنة دور محوري في ذلك، لأنها تقلل من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن وهو الاحتكاك الذي كثيراً ما كان أرضاً خصبة للرشوة والوساطة وتوفر نظاماً دقيقاً للمعايير الإدارية يعزز الشفافية والمساءلة.

وقد شهدت تجربة الجزائر في هذا المجال نقطة تحول مهمة على إثر الحراك الشعبي لسنة 2019، الذي مثّل محطة فارقة في مسار المطالبة بالتغيير، حيث عبّر الشعب الجزائري عن رفضه القاطع للفساد والمفسدين، ودعا إلى بناء دولة ترتكز على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. فكان الحراك بمثابة صفعة أيقظت الضمير الإداري، ودفعت الدولة إلى تبني أدوات رقمية أكثر فاعلية في تسيير الشأن العام، بهدف الحد من مظاهر الفساد وتوسيع ثقافة النزاهة في الممارسات الإدارية. وهو ما يؤكد أن الدولة لا تحتاج فقط إلى الإصلاح القانوني، بل تحتاج أيضاً إلى أدوات عملية فعالة تدعم هذا الإصلاح. ومن بين هذه الأدوات، تبرز الرقمنة كحل واقعي يمكن أن يساهم في مكافحة الفساد الإداري، لأنها تقلل من فرص الاحتكاك المباشر بين

المواطن والموظف، وتحسن توثيق كل العمليات الإدارية، مما يساعد على تعزيز الشفافية والمراقبة، ويوفر بيئة إدارية أكثر راحة وأماناً وفعالية. في النهاية، يمكن القول إن الرقمنة ليست عصا سحرية تحل كل المشكلات، لكنها بلا شك تُضيء زوايا الإدارة المظلمة، وتجعل من الصعب على إخفاء خطيئته أو التملص من المساءلة.

**اهمية الموضوع :**

تتجلى أهمية هذا الموضوع في محاولة فهم أعمق لخصائص الرقمنة وما يمكن أن تقدمه من حلول حقيقية لأحد أقدم الأمراض التي أصابت الجسد الإداري في بلادنا، ألا وهو الفساد الإداري. فليس الهدف مجرد تعداد نظري للأسباب والآليات، بل السعي إلى معرفة كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعيد بناء الثقة التي انهارت بين المواطن والإدارة التقليدية، تلك الثقة التي تآكلت يوماً بعد يوم بسبب تعقيد الإجراءات، وانتشار المحسوبية، وغياب الرقابة الفعالة.

كما تبرز أهمية الموضوع في محاولة استكشاف إن كانت الرقمنة قادرة بالفعل على القضاء على جميع أنواع الفساد الإداري، أم أنها مجرد أداة مساهمة في الحد منه وليس اجتثاثه بالكامل. فالبعض يراها حلاً سحرياً، والبعض الآخر يعتبرها مجرد قفاز جميل يُخفي يداً لا تزال ترتعش بالعادة القديمة.

غير أن اليقين يبقى أن البحث في هذا الموضوع ليس ترفاً أكاديمياً، بل حاجة وطنية ملحة، تهدف إلى تعزيز الشفافية، ونشر ثقافة النزاهة داخل المؤسسات، واستعادة المواطن الذي طالما شعر بأنه ضائع في متاهات البيروقراطية، وأن الإدارة لم تخلق من أجله بل ضده. وهل هناك أجمل من إدارة تشعر المواطن بأنه في بيته، لا في دائرة حكومية.

**طرح الاشكالية :**

**إلى أي مدى يمكن للرقمنة كألية مستحدثة في عالم التكنولوجيا ونظام المعلومات ان تكبح ظاهرة الفساد في الجزائر وتعمل على تعافي نظامها الاداري؟**

**الدراسات السابقة**

لقد تناولت عدة دراسات هذا الموضوع بالتحليل، كونه موضوعا حديثا خصبا للبحث خاصة الاكاديمي والجامعي، نذكر منها:

-فاتح بورغداد، "دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية"، مذكرة ماستر، تخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2021.

-بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، "الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري"، مذكرة ماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية: 2023-2024.

-بوسعيود باديس، "مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر.

**اهداف الدراسة :**

-توضيح الدور الذي تلعبه الرقمنة كآلية حديثة للحوكمة في مواجهة الفساد الإداري.
-تعريف ظاهرة الفساد، وأهم أسبابه، وآثاره السلبية على مختلف جوانب الحياة.
-تحليل دور مؤسسة مكافحة الفساد و فهم كيفية عمل هذه المؤسسة و تقييم مدى نجاحها و التعرف على التحديات التي تواجهها .
– مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في القضاء والحد من ظاهرة الفساد الإداري.
– التوجهات المستقبلية للتحول الرقمي في الجزائر لضمان مكافحة الفساد الإداري بشكل أفضل.

**المنهج المتبع :**

وللتوصل إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه، تم اعتماد **المنهج الوصفي** و**المنهج التحليلي**؛ باعتبارهما الأنسب لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث استُخدم:

- **المنهج الوصفي** :في تناول مفهوم الرقمنة، وخصائصها، وأهدافها، ومتطلبات نجاحها، إلى جانب توصيف ظاهرة الفساد الإداري، وأبرز أسبابه ومظاهره.
- **المنهج التحليلي** :في دراسة الآليات القانونية والإدارية المعتمدة في مكافحة الفساد، وتحليل مدى فعاليتها عند دعمها برقمنة العمل الإداري، لا سيما من خلال الخدمات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والرقابة الإلكترونية. وشمل ذلك أيضاً تحليل بعض الاتجاهات التقنية والإصلاحية الحديثة التي من شأنها دعم مسار التحول الرقمي وتعزيز جهود مكافحة الفساد وفق رؤية مستقبلية شاملة.

وعليه قسمنا البحث الى فصلين، نتطرق في الفصل الاول الى الايطار المفاهيمي لكل من الرقمنة ومكافحة الفساد في الجزائر في مبحثين: المبحث الاول يتعرض لمفهوم الرقمنة والمبحث الثاني لماهية الفساد الاداري.

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه الى مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر بدوره مقسم الى مبحثين: المبحث الأول نتناول فيه الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني كألية لمكافحة الفساد في الجزائر، و المبحث الثاني نتطرق فيه لمستقبل التحول الرقمي في مكافحة الفساد في الجزائر.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد

في العقود الأخيرة، ومع الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تعد الرقمنة مجرد رفاهية تقنية أو وسيلة لتحسين الأداء فقط، بل تحولت إلى ضرورة حتمية تعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، وتفرض نفسها كأداة مركزية في معركة طال أمدها ضد الفساد. فالفساد الإداري والمالي، بكل أشكاله المعروفة من رشوة، ومحسوبية، واختلاس، وغسيل أموال، لم يكن ليزدهر ويستفحل لولا وجود بيئات تتصف بالسرية، وبطء الإجراءات، وضعف التتبع، وغياب المساءلة الحقيقية. وهنا يأتي دور الرقمنة كحجر زاوية في تفكيك تلك البيئة الخصبة للفساد، من خلال هندسة أنظمة إلكترونية تجعل المعاملات قابلة للتتبع والتدقيق، وتُخرج التعاملات من الظل إلى النور.

إن التحول الرقمي يضع حداً للكثير من الممارسات التقليدية التي كانت تعيق الرقابة، مثل ضياع الملفات الورقية، أو التلاعب بالتواريخ، أو تمرير المعاملات عبر وسائط بشرية قابلة للضغط أو الابتزاز. فعندما تصبح الخدمات العامة متاحة عبر منصات رقمية موحدة، وعندما يُطلب من كل موظف ومسؤول توقيع إلكتروني موثق، وعندما تُربط قواعد البيانات فيما بينها بحيث لا يمكن تناقضها دون رصد، فإن فرص التلاعب تقل بشكل كبير. كما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة أصبحت قادرة اليوم على اكتشاف الأنماط غير الاعتيادية في الصفقات والمشتريات الحكومية، وكشف شبكات المصالح المشبوهة التي كانت تظل مخفية لسنوات.

لكن الرقمنة ليست عصا سحرية تحل كل المشاكل بين ليلة وضحاها. فهي تواجه تحديات حقيقية، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، ومحدودية الكوادر المدربة، وأحياناً مقاومة داخلية من المستفيدين من الفساد أنفسهم، الذين يدركون أن الشفافية الرقمية تهدد مصالحهم. كما أن الرقمنة وحدها لا تكفي إذا لم تكن مدعومة بإرادة سياسية صادقة، وقوانين رادعة، واستقلالية للقضاء، وثقافة مجتمعية تؤمن بقيم النزاهة والمساءلة. فالتكنولوجيا قد تخلق نظاماً رقابياً قوياً، لكنه يظل بحاجة إلى بشر يديرونه بنزاهة، وإلى مواطنين يشاركون في الرقابة عبر الإبلاغ عن الفساد دون خوف.

من هنا، يمكن القول إن الرقمنة تُشكل اليوم أحد أهم مفاتيح النجاح في استراتيجيات مكافحة الفساد حول العالم، خاصة عندما تُدمج مع إصلاحات مؤسسية وقانونية جادة. وإذا ما تم توظيفها بشكل صحيح، فإنها لا تقتصر على كشف الفساد ومعاقبته، بل تتجاوز ذلك إلى الوقاية منه، عبر تقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وتوحيد الإجراءات، وجعل الجميع سواسية أمام النظام الرقمي. وفي النهاية، تظل الرقمنة

وسيلة وليست غاية؛ الغاية الحقيقية هي بناء دولة القانون والمؤسسات، حيث يشعر كل مواطن أن حقه محفوظ، وأن المال العام في منأى عن أيدي المفسدين.

## المبحث الأول : مفهوم الرقمنة

قبل الخوض في علاقة الرقمنة بمكافحة الفساد، لا بد أولاً من الوقوف عند مفهوم الرقمنة نفسه، وفهم ماذا تعني، وما الذي تمثله، وأين تكمن قوتها الحقيقية. فالرقمنة، في جوهرها، ليست مجرد نقل المعلومات من الورق إلى الشاشات، ولا هي مجرد استخدام للحواسيب والبرامج. فهي أحد الأدوات الأساسية التي يمكن أن تساهم في الحد من الفساد من خلال تقليل الفرص المتاحة للممارسات الفاسدة إنها تحول نوعي في طريقة التفكير في العمل والإدارة والتواصل. الرقمنة تعني إعادة تصميم الإجراءات والخدمات بأكملها لتكون رقمية المنشأ والنهاية، بحيث تصبح السرعة والدقة والشفافية والتتبع هي القاعدة، لا الاستثناء. كما أصبحت اليوم أحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات و المؤسسات من أجل تحسين الأداء الإداري و الإرتقاء بجودة الخدمات العامة وهي بذلك تتجاوز الأتمتة البسيطة إلى بناء أنظمة متكاملة تُحدث تغييراً جذرياً في ثقافة المؤسسة وعلاقتها بالمواطن. ومن هنا، فإن فهم ماهية الرقمنة بأبعادها التقنية والإدارية والثقافية، يعد خطوة تمهيدية ضرورية قبل تقييم دورها في أي مجال، وخاصة في مكافحة الفساد التي تعتمد في نجاحها على قدرة الرقمنة على خلق بيئة من الشفافية والمحاسبة . و منه تطرقنا في المطلب الأول إلى **مفهوم الرقمنة و خصائصها** و في المطلب الثاني مبادئ ومتطلبات الرقمنة.

### المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها

لا يوجد في التشريع الجزائري تعريف جامع ومانع لمصطلح "الرقمنة" (Numérisation) كلفظ مجرد حيث لم يخصص المشرع نصاً قانونياً في القوانين العامة (مثل القانون المدني أو التجاري) لتعريفها. ومع ذلك، تعامل المشرع مع الرقمنة من خلال آثارها وأدواتها، فالمشرع الجزائري اعتمد المقاربة الوظيفية، أي أنه لم يعرّف الرقمنة كمصطلح تقني، بل نظّم العمليات الرقمية (مثل التجارة الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، وعصرنة العدالة) وأعطاها الحجية القانونية اللازمة في قانون العقوبات والقانون المدني و قد يمكن القول إن المشرع الجزائري، كغيره من المشرعين في النظم القانونية المقارنة، ترك التأصيل النظري والتعريف الاصطلاحي الدقيق للرقمنة لمجال الفقه والقضاء، مكتفياً هو بالجانب الإجرائي والوظيفي.

#### الفرع الأول: تعريف الرقمنة

الرقمنة هي عملية تحويل الأنظمة التقليدية إلى أنظمة إلكترونية بإستخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تخلي عن الوسائل اليدوية و الورقية بحيث يمكن تعرف عليها بأنها طريقة لتحويل كامل

المعلومات و الإجراءات إلى الشكل الرقمي و بحيث عن طريق إستخدام أدوات كالحواسيب و الأنترنت من تسهيل و توفير العمليات و الخدمات منها إدارية و خدمية أفضل [1].

و يمكن النظر إليها على أن الرقمنة هي عملية فك الارتباط بين المعلومة ووعائها المادي كالكتب و النصوص الصور في ورقة عادية، لإعادة صياغتها في قالب رقمي يسهل تداوله والحفاظ عليه من التلف في ملفات و بواسطة أدوات تكنولوجيا كالماسح الضوئي، مما يجعل المعرفة أكثر قرباً وطوعاً لخدمة الإنسان[2].

و يرى البنك الدولي أن الرقمنة هي القوة الناعمة التي تحول الإدارات من كيانات جامدة ومقيدة بالورق، إلى مؤسسات حيوية عابرة للحدود المكانية والزمانية، هدفها الأول هو خدمة الإنسان[3].

كذلك فإن الرقمنة تلعب دورا كبيرا في تحسين مستوى الشفافية في التعاملات الإدارية بشكل واضح ، حيث تتبع كافة الإجراءات و التعاملات إلكترونيا من بداية إلى النهاية بذلك بمكن للمواطنين الإستفادة من الخدمات الحكومية بسهولة دون حاجة إلى التواجد في المكاتب الحكومية أو مواجهة البيروقراطية[41].

## الفرع الثاني: خصائص و أهمية الرقمنة

في هذا الفرع سوف نذكر أبرز الخصائص الرقمنة التي تميزها و التي علينا الأخذ بها عند إستعمال الرقمنة و ما أهميتها في حياتنا اليومية

### أولا/ خصائص الرقمنة:

ما يميز الرقمنة حقاً هو قدرتها على جعل حياتنا أكثر انسيابية، حيث تحول التكنولوجيا من مجرد آلة صماء إلى شريك ذكي يساهم في تحسين و تطوير جودة الأداء الإنساني و الأداء الإداري في مستوى المؤسسات الحكومية أو الخاصة بحيث تتميز بخصائص التي تساهم في الكفاءة و محاربة الفساد و من أبرز خصائصها :

---

[1] بلقاسم عبد القادر، دور الرقمنة في تحسبن الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، الطبعة الأولى، الكتاب الجزائري، الجزائر، 2021، ص75.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون إداري، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2025/ 2024، ص11.

[4] سليماني فوزية، الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب و الحلول، الطبعة الثانية، المعرقة الجامعية، الجزائر، 2019، ص120.

-**الشفافية:** تعتبر الشفافية من أهم السمات الجوهرية للرقمنة حيث تصبح جميع العمليات قابلة للمتابعة و المراجعة بسهولة إذ يمكن للمواطنين الإطلاع على المعلومات عبر الأنظمة الرقمية مما يجعل التلاعب أو التزوير أمرا صعبا[1] .

-**السرعة و الكفاءة:** تعد السرعة أبرز خصائص الرقمنة فهي تساعد في تسريع الإجراءات الإدارية و أكد من الزمن المستغرق عكس الأنظمة التقليدية مما يحسن من الكفاءة و يسهل من أداء المؤسسات و يبعد الكثير من مشاكل، كما هي سبب في تقليص في الوقت من خلال تسهيل وصول إلى الوثائق في خلال مدة قصيرة دون الحاجة إلى الذهاب إلى أماكن كثيرة و توفير الوقت و الجهد و سرعة في إنجاز الخدمة[2] .

-**الأمن و حماية البيانات:** من خصائص الأساسية للرقمنة حماية البيانات سواء كانت شخصية أو إدارية من خطر التشهير أو القرصنة مما يضمن سلامة المعلومات و حمايتها من المهاجمين.

-**قابلية التوصيل:** تتميز الرقمنة بقدرتها على تحقيق التكامل بين أجهزة الإتصال المختلفة بغض النظر عن الشركة المصنعة أو بلد الإنتاج مما يضمن التوافق بين الأنظمة المختلفة على المستوى العالمي، بحيث أنها القوة التي جعلت التكنولوجيا لغة موحدة للجميع، حيث لم يعد مهمًا من أين جاء الجهاز أو من صنعه، بل الأهم هو قدرته على الاندماج والعمل ضمن منظومة عالمية متكاملة تخدم الإنسان أينما كان.

-**قابلية التحرك:** و ذلك من خلال إستفادة من الرقمنة و خدمتها خلال الحركة و التنقل عبر وسائل إتصال كالحاسوب و الهواتف ذكية[3].

**ثانيا/ أهمية الرقمنة :**

لقد أصبحت الرقمنة من المفاهيم و المصطلحات الحديثة و ضرورية في الإدارات كونها عنصر أساسي في مختلف المجالات كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة تتجلى في :

-**زيادة في الإتقان:** تمنح الرقمنة الإدارة وجهًا أكثر دقة ووضوحًا؛ حيث تختفي الأخطاء البشرية العفوية، وتصبح المعاملات شفافة ومفهومة للجميع، مما يعزز جسور الثقة بين المؤسسة وروادها، كما نقول أنها تلك

[1] معاوي وفاء، "تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، 2015، ص 94.

[2] بن سلامة نادية، تحديات الرقمنة و سبل تجاوزها، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022، ص50.

[3] معاوي وفاء، المرجع السابق، ص94.

الآلية التي جعلت من "السرعة" و"الدقة" حقاً مكتسباً للمستفيد، محولةً الإجراءات الإدارية من عبء ثقيل إلى خدمة سلسة تحترم وقت الإنسان وجهده[1].

-**تحسين الشفافية و تعزيز الثقة:** إن الرقمنة في هذا المجال تساهم في تحقيق الشفافية على مختلف الأصعدة من خلال تحويل البيانات إلى صيغ و طرق رقمية حيث تصبح الإجراءات أقل عرضة للتلاعب أو التزوير مما يساهم في تعزيز الثقة بين مقدم الخدمو و الزبون أو الدولة و المواطن.

-**الحد من الفساد الإداري:** تعمل الرقمنة في هذا المجال على التقليل الإحتكاك المباشر بين الموظفين و المواطنين بالتالي فإن الرقمنة تجنب الإجراءات التقليدية للقساد مثل الرشوة و المحسوبية ، بحيث لها متابعة دقيقة للمعلومات و جميع الإجراءات و المعاملات بغير تفضيل و ذلك من خلال عدم إعتماد على التدخل البشري الذي قد يكون معرض للإنحراف.

-**رفع كفاءة الموارد البشرية:** تتيح الرقمنة في هذه النقطة للموظفين تركيز جهودهم على المهام أكثر مثل التحليل و إتخاذ القرارات الصائبة بدل من الإنشغال بالإجراءات الروتينية مما يعزز للأفراد الفرصة لتطوير مهاراتهم في مجالات التقنية و ذلك يؤدي إلى تسهيل و زيادة في الكفاءة العامة[2] .

-**تعزيز التنمية الاقتصادية** : الرقمنة في مجال الاقتصادي يحفز هذا النشاط عن طريق تسهيل العمليات التجارية و مالية مما يساهم في نمو الاقتصاد بشكل عام حيث يمكن للبلاد جذب صفقات و إستثمارات أجنبية التي تبحث عن بيانات رقمية متطورة و ذلك ينتج أسواق جديدة[3].

-**تحقيق العدالة و المساواة:**بفضل الرقمنة يتيح للمواطنين الوصول المتساوي إلى الخدمات العامة، ما يحقق المساواة في الحصول على فرص و الخدمات كذلك تصبح الإجراءات الإدارية أكثر وضوحا و موحدة [4].

## المطلب الثاني: مبادئ و متطلبات الرقمنة

إذا كانت الرقمنة تمثل نقلة نوعية في طريقة عمل المؤسسات وتفاعلها مع المواطنين، فإن نجاحها لا يأتي من فراغ، بل يرتكز على أسس فكرية واضحة، ويحتاج إلى بيئة مهيأة تتوفر فيها مقومات أساسية. فالمبادئ

---

[1] خنقاوي ريما وميهوبي إكرام، الرقمنة وتكريس الشفافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص 11.

[2] حلفاوي ريما وميهوبي إكرام، مرجع سابق، ص11.

[3] بن دمر رشيد، الرقمنة و حوكمة المؤسسات العامة، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص160.

[4] مراد فاطمة، أدوات الإدارة الرقمية: الواقع و التطبيق في الجزائر، الطبعة الأولى ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص110.

التي تقوم عليها الرقمنة، مثل الشفافية، والتكامل، وسهولة الوصول، والمساءلة، والأمن السيبراني، ليست مجرد شعارات، بل هي بمثابة بوصلة توجّه تصميم وتنفيذ الأنظمة الرقمية. وإلى جانب هذه المبادئ، لا يمكن للرقمنة أن تتحقق دون توفير متطلبات أساسية، تبدأ من الإرادة السياسية الراسخة، مروراً بالبنية التحتية التكنولوجية القوية، ووصولاً إلى الكوادر البشرية المدربة، والإطار القانوني الحامي للبيانات والخصوصية، فضلاً عن تغيير الثقافة التنظيمية داخل المؤسسات. وفي هذا المبحث، سنحاول تفصيل هذه المبادئ والمتطلبات، لأن فهمها هو الخطوة الأولى نحو أي استراتيجية رقمنة ناجحة.

## الفرع الأول: مبادئ الرقمنة

عندما نتحدث عن التحول الرقمي الحقيقي فإننا نتحدث عن رحلة إنسانية قبل أن تكون تقنية. إنه نهج قائم على مبادئ أخلاقية و تنظيمية، يهدف إلى خدمة الناس و تمكينهم هذه المبادئ هي البوصلة التي توجه العمل الرقمي لضمان أن التكنولوجيا تعمل لصالح المجتمع و الإدارة و ليس العكس فلذلك الرقمنة تتطلب مجموعة مبادئ التي سوف تقوم بعرض منها في النقاط الآتية

-**تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** ينص هذا المبدأ على خلق بيئة عمل متنوعة تشمل المهارات و الكفاءة المهنية لإستخدام التكنولوجيا الحديثة و وضع المواطنين في أحسن خدمة لحل مشاكلهم بدقة حسنة مع القدرة على معالجة و إعطاء حلول لأي مشاكل تظهر في سير العمل[1].

-**التركيز على النتائج:** يعتبر مبدأ التركيز على النتائج على أن النجاح الحقيقي للإدارة الرقمية لا يُقاس بعدد الأنظمة أو التطبيقات التي تُطلقها، بل بأثرها الملموس على حياة الناس اليومية. فليس المطلوب هو الرقمنة من أجل الرقمنة، بل تحويل الأفكار إلى خدمات حقيقية تخفف عن المواطن عناء الوقت والجهد، وتُشعر أن حياته أصبحت أسهل. تخيل مثلًا أن تدفع فواتير الهاتف أو الغاز عبر بطاقتك الائتمانية من دون الحاجة إلى النزول إلى مراكز الخدمة، في أي وقت تريد، بسلاسة وبدون تعقيدات. هذا هو الاختبار الحقيقي للإدارة الرقمية: أن تكون الخدمة مستمرة، سريعة، وموجّهة لتحسين حياة المواطن لحظة بلحظة[2].

-**التغيير المستمر:** يتميز التغيير المستمر مبدأ من مبادئ الرقمنة أنها في جوهرها ليست مجرد تقنيات أو أنظمة، بل هي فكرة قائمة على التغيير المستمر نحو الأفضل. هدفها الأول هو تحسين حياة الناس، وجعل الخدمات أسهل وأسرع. لذلك، تمنح الرقمنة الإدارة مرونة كي تطور خدماتها في أي وقت، وتستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، دون أن تصطدم بعراقيل أو رفض من المواطنين. لكن الأهم من ذلك كله، أن

---

[1] عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و علوم السياسية، 2010/2009، ص15-16.

[2] المرجع نفسه،ص15-16.

هذا التغيير يجب أن يكون مراعياً لحقوق الناس، فلا يصح أن يتحول المواطن من نظام تقليدي إلى آخر رقمي فيفقد حقوقاً كان يتمتع بها من قبل. التطوير الحقيقي هو الذي لا ينتقص من أحد، بل يضيف بلا أن يأخذ[1].

-**تخفيف التكاليف:** ونعني بهذا المبدأ أن نستثمر في أدوات التكنولوجيا الحديثة، ونشجع المنافسة بين مقدمي الخدمات، بحيث تصبح الخدمات متاحة للجميع بأسعار أقل. هذا الأسلوب يخفض التكاليف التشغيلية على المؤسسات، ويحسّن جودة العمل، وفي نفس الوقت يتيح لعدد أكبر من المواطنين الاستفادة من هذه الخدمات. والفكرة ببساطة أنه كلما زاد عدد الناس الذين يستخدمون الخدمات الرقمية، قلت التكلفة على كل فرد منهم[2].

-**مبدأ المساواة:** بحيث للرقمنة جانب الذي تُرسّخ فيه مبدأ المساواة الحقيقية بين الناس، فهي تتيح لكل مواطن فرصة الوصول إلى الخدمات بغض النظر عن مكان سكنه أو مستواه الاجتماعي. بدلاً من أن يضطر الشخص إلى الذهاب بنفسه إلى مؤسسة حكومية، يمكنه الآن من خلال منصة إلكترونية بسيطة أن يحصل على حاجته. هذا لا يقلّل فقط من الفوارق بين الناس، بل يمنح الجميع فرصة متكافئة للمشاركة في الحياة الإدارية والاجتماعية دون استثناء. بل أكثر من ذلك، فإن الرقمنة تُحدث فرقاً كبيراً في حياة الفئات التي كانت تعاني في النظام التقليدي من صعوبة في الوصول إلى أبسط الخدمات[3].

-**مبدأ الإستخدام الآمن و التفاعل المسؤول:** الاستخدام الآمن والتفاعل المسؤول يعني أن الرقمنة يجب أن تحافظ على خصوصية المواطنين وتحمي بياناتهم الشخصية، كما لو كانت أمانة في أعناق القائمين عليها. هذا المبدأ يقتضي أيضًا أن نستخدم التكنولوجيا بحكمة ووعي، وفقًا للقوانين التي صُممت لحماية حقوق الناس. ومن هنا تأتي أهمية التثقيف الرقمي، بحيث يُعلّم المواطنون كيف يحمون خصوصياتهم في الفضاء الرقمي، ويكتسبون المهارات اللازمة للتعامل بأمان. عندما يشعر الناس بأن بياناتهم في مأمن وبأنهم يمتلكون الأدوات اللازمة لحماية أنفسهم، تزداد ثقتهم بالأنظمة الرقمية، وتصبح العلاقة بينهم وبين هذه الأنظمة أكثر سلاسة وإنسانية[4].

---

[1] سايح فاطمة، «غدارة الإلكترونية كآلية لتطوير خدمة العمومية المحلية مع إشارة إلى حالة الجزائر»، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مركز الجامعي غليزان،العدد04،ديسمبر 2018،ص96.

[2] المرجع نفسه، ص96.

[3] زهر، كمال، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، ألب الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر،2021 ،ص 50.

[4] عيد، كمال، رقمنة القطاع العام في الجزائر: تحديات وفرص، دار النشر: الوفاق، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2020، ص 125.

– **مبدأ الشفافية:** يُعد مبدأ الشفافية أحد الركائز الجوهرية التي تقوم عليها الرقمنة. فمن أهم ما تقدمه الرقمنة هو قدرتها على جعل جميع المعاملات الإدارية واضحة وقابلة للمراقبة، وذلك من خلال الأنظمة الرقمية التي تتيح تتبع كل إجراء والرجوع إليه في أي وقت. هذا المستوى من الوضوح يساعد في ضبط العمليات بدقة، ويحد بشكل كبير من فرص حدوث الفساد أو أي تلاعب بالبيانات أو الإجراءات. وعندما تتحقق الشفافية عبر الرقمنة، فإنها لا تقتصر على تحسين الأداء الداخلي للمؤسسات، بل تمتد لتُعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، كما تسهل تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد والخدمات بين الجميع دون تمييز[1].

## الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة

نرى أن الرقمنة ليست مهمة فردية، بل هي جهد جماعي يتكاتف فيه عدة أطراف لكي يكتب له النجاح. أولاً، لا بد من وجود بنية تحتية قوية تكون بمثابة العمود الفقري لهذه العملية. ثانياً، يأتي دور الإنسان نفسه، فالمؤسسة بحاجة إلى كوادر مؤهلة وملمة بمجالات الرقمنة المختلفة. إلى جانب ذلك، يُعد التمويل ركيزة أساسية لتنفيذ المشاريع الرقمية، وكذلك توفير الأجهزة والمعدات اللازمة. وأخيراً، لا يمكن إغفال أهمية وجود قوانين وأنظمة واضحة تنظم العملية برمتها. وخلاصة القول، إن نجاح الرقمنة يتطلب تحقيق مجموعة من المتطلبات الأساسية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

**1–المتطلبات التقنية:** تتطلب عملية الرقمنة مجموعة من الأجهزة و الأنظمة التقنية لضمان تفيدها بكفاءة و فعالية، ويتعلق الأمر بتوفير ثلاثة عناصر هي[2]:

أ/الأجهزة التقنية

–حواسيب: تعتبر الحواسيب عنصر مهما و أساسيا في عملية الرقمنة حيث أنها تملك مواصفات تقنية متطورة و متقدمة تتناسب مع طبيعة المهام المكطلوبة منها بإضافة إلى إختيار نوع الحاسوب ضرورة حيث أن كل حاسوب يختار حسب نوع طبيعة العمليات التي سيتم تنفيذها مع توفر إمكانيات حديثة تواكي إحتياجات الرقمنة .

–الماسحات الضوئية: يمكن تحديد نوع الماسح الضوئي وفقا لطبيعة الوثائق المراد رقمنتها.

–الطابعات الليزرية: من مهام الطابعات أنها تستخدم لطباعة المستندات الرقمية بجودة عالية.

---

[1] براهيم يوسف، الرقمنة وتحديات تطبيقها في الجزائر، الطبعة الأولى، الدراسات الجزائرية للنشر، الجزائر، 2022، ص 145.

[2] بلضياف الشيخ وسموحي عبد الغني، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن عزة عمر بالطيبات – ولاية تقرت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2024/2023، ص ص 20–21.

-وسائط التخزين: من المتطلبات التقنية الرقمية توفير وسائط التخزين مناسبة ذات سعة مقبولة من أجل حفظ البيانات في أمان.

ب/شبكات المعلومات

يعد مشروع الرقمنة وجود شبكة معلومات متطورة تربط بين الأجهزة داخل المؤسسات، مما يساعد في تسهيل تدفق البيانات الرقمية و ضمان سهولة العمل كما أن الإتصال بشبكة الإنترنت ضرورة لضمان التكامل بين الأنظمة الرقمية الأخرى من أجل الوصول إلى المعلومات بسهولة.

ج/البرمجيات: تتميز الرقمنة على مجموعة من البرمجيات سوف نذكرها في النقاط التالية

-أنظمة التشغيل: مثل windows الذي يستخدم على نطاق الواسع من مشاريع الرقمنة.

-معالجة الصور: لتحسين جودة الوثائق الرقمية.

-ضغط الملفات: لتقليل جمع البيانات المخزنة.

-برمجيات الشبكات: لتسهيل الإتصال بين الأجهزة تقنية للعمل الرقمي.

-الأمن السيبيراني: في مجال الأمن السيبراني، لا بد من وجود آليات حماية متطورة للأنظمة الرقمية، مثل استخدام التشفير وجدران الحماية، إلى جانب المراقبة المستمرة لهذه الأنظمة، لضمان حماية البيانات من أي اختراق أو سرقة[1].

**2-المتطلبات البشرية:**

يعد العنصر البشري من العناصر المهمة في إنجاز أي مشروع سواء كان مشروع تقني أو واقعي. لذلك نرى ضرورة من وجود المتطلب البشري مهما كانت درجة تقنية المشروع الرقمي و حداثته و تطوره لأن الرقمنة يجب أن تسير من قبل شخص و ليس وحدها. فمنها نرى ضرورة حضور العامل البشري حيث تحتاج المؤسسة إلى عمال مؤهلين في مجالات مختلفة ذات صلة بالرقمنة .

**3-المتطلبات المالية:**

يعتبر المورد المالي معيار من معايير الحساسة في مشروعات التحول الرقمي حسث تتطلب العملية الرقمية الدعم المالي كبير في تنفيده كإقتناء الأجهزة و رسائل العلمية الضرورية حيث تتطلب العملية الرقمية

[1] إبراهيم يوسف، مرجع سابق، ص135.

مجموعة من الأجهزة و الأنظمة التقنية لضمان تنفيدها بكفاءة و فعالية. يكون هذا الدعم المالي إما من طرف التمويل الحكومي بحيث يكون هدف منه أن تمويل المشروعات الرقمية في المؤسسات الحكومية من أجل توفير الخدمات الرقمية و إلكترونية للمواطنين، أو يكون التمويل أو الإستثمار عن طريق التعاون مع قطاع خاص بحيث يؤدي ذلك إلى توفير التقنيات و الخدمات اللازمة و خلق شراكات لدعم التحول الرقمي[1].

**4-المتطلبات التشريعية(القانونية)**

إن الرقمنة يرى أن عليها مراعاة الجوانب القانونية و ذلك من خلال إتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لحماية حقوق المؤلفين عن إستخدام أو نشر محتوى رقمي معين مما يضمن الحفاظ و منع إنتهاكها[2]، بحيث المتطلب القانوني يساعد الحكومة على إستخدام و تطوير الرقمنة بشكل فعال و آمن. كما بحيث ذكر التشريعات الخاصة في العمل و التي يكون مجالها يستعمل بالرقمنة كالعمل عن بعد فالقوانين و التشريعات لها أهمية كبيرة من أجل تنظيم آلية الرقابة و سير العمل و حقوق العمال و سلامة البيانات[3].

## المبحث الثاني: مفهوم الفساد

يُعَد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ورغم الجهود الحكومية لمكافحته، إلا أنه لا يزال يؤثر بشكل كبير في مسار التنمية بالبلاد، ويُعتبر أحد الأسباب الرئيسية لهدر الموارد، وتدهور النظم الإدارية، وإهمال مصلحة المواطنين.

هذه الظاهرة التي لا تقتصر على بلد دون آخر، بل تمتد لتشمل أنظمة إدارية مختلفة، وإن اختلفت درجاتها وأشكالها، تعد أحد أخطر الآفات التي تهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء، فهو ليس مجرد سلوك فردي منحرف، بل هو مرض عضال ينخر في جسد المؤسسات ويُضعف قدرتها على تحقيق أهدافها. ينشأ هذا الفساد عندما يُوظف الموظف العمومي أو المسؤول منصبه وسلطاته لتحقيق مكاسب شخصية غير

---

[1] إيمان فاطمة، الرقمنة كوسيلة لتحسين أداء المؤسسات الحكومية، الطبعة الثانية، الكتاب الشامل للنشر، الجزائر، 2020، ص90.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص15.

[3] شريف أحمد، التحول الرقمي و مكافحة الفساد في القطاع العام، الطبعة الأولى، دار النشر: الكتاب العصري، الجزائر، 2021، ص105.

مشروعة، على حساب المصلحة العامة. وإن معالجتها و مكافحتها تتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية[1].

ومن هنا، تبرز أهمية تسليط الضوء على هذه الظاهرة بكل تجلياتها، للكشف عن أسبابها، ودراسة مظاهرها، و أنواعها و البحث عن السبل الكفيلة بمكافحتها وبناء منظومة إدارية قائمة على الشفافية والنزاهة والمساءلة. و بذلك تطرقنا في مطلب الأول إلى مفهوم الفساد الإداري و أسبابه و مظاهره و المطلب الثاني إلى أنواعه آليات مكافحته.

## المطلب الأول: تعريف الفساد

يوجد العديد من التعريفات لمصطلح الفساد الإداري، إذ أن لكل من "الفساد" و"الفساد الإداري" تعريفاته الخاصة. ويمكن القول إن الفساد الإداري هو ظاهرة أو مجموعة من الممارسات السلبية التي تؤثر في نزاهة المؤسسات ونموها، وتُضعف الثقة في العلاقة بين المواطنين والأجهزة الإدارية. وبناءً على ذلك، يُمكن تعريف الفساد الإداري على النحو التالي:

### الفرع الأول: تعريف الفساد

تعددت تعريفات الفساد، دون وجود تعريف موحد له. ومن أجل تحديد مفهومه بدقة، تم تناول تعريفات لغوية وأخرى اصطلاحية

**أولا –تعريف الفساد لغة:**

حيث يشتق لغة من فعل فسد و قال إبن منظور بلسان العرب قال ابن منظور في "لسان العرب :"الفساد نقيض الصلاح. يُقال: فسَد يفسُد وفسَد يفسِد، فساداً وفُسوداً، فهو فاسد وفسيد، وقد وردت معانٍ واستعمالات عدة لهذه المادة، منها: تفاسد القوم :أي تدابروا وقطعوا الأرحام، استفسد السلطانُ قائده :إذا أساء إليه حتى

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص20.

جعله يستعصي عليه ويخرج عن طاعته، المفسدة :هي خلاف المصلحة، ويُقال: "هذا الأمر مفسدةٌ لفلان"، أي سبب لفساد حاله، الاستفساد :هو خلاف الاستصلاح[1].

كما له تعريف لغوي آخر الراغب الأصفهاني يشرح لنا أن أصل كلمة "فساد" يعود إلى معنى الخروج عن التوازن. فالشيء يفسد حين يخرج عن حاله الطبيعية أو المعتدلة، سواء كان هذا الخروج بسيطاً أو كبيراً، والصلاح هو العكس تماماً. وهذا المفهوم ينطبق على النفس البشرية، وعلى الجسد، وعلى أي شيء ينحرف عن الطريق المستقيم[2]، أما في اللغة الإنجليزية، فكلمة "Corruption" (الفساد) تأتي من أصل لاتيني يعني "التكسير" — أي كسر قيمة اجتماعية أو قاعدة قانونية أو إدارية من أجل تحقيق غاية معينة. قاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنه انحراف وتدهور في القيم والأخلاق، أو تدمير للنزاهة أثناء تأدية المهام العامة، وعادة ما يكون مقترناً بالرشوة. كما أن الفساد يعني أيضاً تحويل الشيء من الخير إلى الشر، وغياب النزاهة، والإيذاء، بل وحتى حالة التعفن المعنوي[3]. في **الشريعة الإسلامية**، كانت أولى النصوص التي تناولت ظاهرة الفساد بجدية هي القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث وردت تشريعات واضحة تمنع الفساد وتتصدى له. وقد تردد لفظ "الفساد" ومشتقاته في القرآن الكريم خمسين مرة، موزعة على 23 سورة، بتنوّع صيغه بين الفعل (في 18 موضعًا)، والمصدر (في 11 موضعًا)، واسم الفاعل سواء كان مفردًا أو جمعًا (في 21 موضعًا) حيث نرى في في الآيات القرآنية أن الفساد هو فعل محرم على نحة كلي و أن فعله يكون له أثر سلبي الخزي في حياة دنيا الشخص و العذاب الشديد في الآخرة [4].

**ثانيا–تعريف الفساد الإداري إصطلاحا:**

حيث عرف الفساد خلاف المعنى اللغوي، لم يتفق الباحثون على تعريف اصطلاحي واحد للفساد، بل توجد عدة رؤى لتحديد معناه. يُنظر إليه غالبًا على أنه تحقيق منفعة شخصية من خلال الوظيفة العامة، لكنه لا يقتصر على القطاع العام فقط، بل قد يشمل القطاع الخاص أيضًا. ويمكن تعريفه بأنه أي سلوك ينتهك

---

[1] بوخسارة سيف الدين، الإدارة بالشفافية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2020/2019، ص 26.

[2] حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013/2012، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] بن قويطن إلهام وفصيح رندة، المرجع السابق، ص ص 21–22.

النظام القانوني أو الأخلاقي، بمخالفة القواعد والضوابط المنظّمة للعمل المؤسسي أو الإداري لمواجهة هذه الظاهرة، لا بد من تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة الفساد، إلى جانب وضع أطر قانونية صارمة، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، لضمان نزاهة العمل الإداري وتحقيق العدل والشفافية في جميع القطاعات[1].

**و عرف الفساد من الناحية الفقهية**، لم يتفق الباحثون على تعريف واحد للفساد، وذلك لاتساع مجاله وتعدد أشكاله[2]. إليك أبرز التعريفات:

- ✓ الدكتور مرتضى نوري محمد يرى أن الفساد نشاط داخل الجهاز الإداري للدولة يؤدي إلى انحرافه عن تحقيق أهدافه الرسمية، سواء حدث بشكل متكرر أو فردي، وبأسلوب سري أو علني[3].
- ✓ الدكتور حمد أحمد يعرّفه بأنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، واستغلال الموظفين لمواقعهم وسلطاتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع لا يمكن تحقيقها بطرق مشروعة[4].
- ✓ وازن محمد يرى أنه الخروج عن القانون والنظام، أو عدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لفرد أو جماعة معينة. وهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، طمعًا في تحقيق مكاسب خاصة، مادية كانت أو معنوية[5].
- ✓ الدكتور عاصم الأعرجي يرى أن الفساد ينبع من القصور في القيم لدى الأفراد، مما يجعلهم غير قادرين على الالتزام بالقيم التي تخدم المصلحة العامة[6].
- ✓ Kuper يعرّف الفساد الإداري بأنه استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح ذاتية غير مشروعة[7].

**ثالثا–تعريف المشرع الجزائري للفساد:**

---

[1] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، تخصص:قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–، 2024/2025، ص ص15–16.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] مرتضى نوري محمد، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، هيئة النزاهة، العراق، 2008، ص 10.

[4] حمد أحمد، مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن: "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 2.

[5] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق ، ص17.

[6] عاصم الأعرجي، نظريات التطور والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم المالي، بغداد، 1988، ص 53.

[7] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق ، ص17.

لم يضع المشرع الجزائري تعريفًا فلسفيًا أو وصفياً جامعاً للفساد، متأثراً في ذلك باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003. وبدلاً من ذلك، ركّز على تجسيد الفساد من خلال الممارسات الفعلية التي تظهر على أرض الواقع، ثم قام بتجريمها. ففي المادة 01 من القانون رقم 06-01 [1]، أوضح المشرع أن هدفه هو دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال بما في ذلك استرداد الأموال المنهوبة[2]. أما المادة 02 من القانون نفسه، فتنص على أن "الفساد" يشمل كل الجرائم الواردة في الباب الرابع من هذا القانون، ويتناول الباب الرابع "العقوبات" حصراً للجرائم المتعلقة بالفساد والعقوبات المقررة لها، ومن أبرزها:

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية؛
- الإعفاء أو التخفيف غير القانوني من الضريبة أو الرسم؛
- عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب عنها؛
- استغلال النفوذ.

مما سبق، يتضح أن الفساد، بحسب هذا التصور، يعني استغلال النفوذ أو المنصب لتحقيق مصالح شخصية بوسائل غير مشروعة، مما يُلحق الضرر بالمجتمع، ويُضعف العدالة، ويعوق مسار التنمية[3].

كما يرى في منظور الهيئات و المنظمات الدولية : يُعرِّف البنك الدولي الفساد بأنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة"، أي تحويل المنصب العام الذي يُعتبر منصب ثقة يخدم الصالح العام إلى وسيلة لتحقيق منافع شخصية[4]. أما منظمة الشفافية الدولية فترى أن الفساد الإداري يحدث عندما يُساء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية، سواء للفرد نفسه أو للمجموعة التي ينتمي إليها.

---

[1] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

[2] بوحليط يزيد، محاضرات في قانون مكافحة الفساد الإداري، ألقيت على طلبة السنة الثالثة تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2021/2020، ص 10.

[3] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص25

[4] المرجع نفسه، ص23.

من جهته[1]. يوسّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعريف ليشمل إساءة استعمال القوة أو المنصب أو السلطة لأغراض خاصة، بطرق متعددة كالرشوة، والابتزاز، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والغش، وتقديم خدمات أو تسهيلات بشكل غير قانوني. كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000) إلى الفساد باعتباره مرادفاً للرشوة، في حين عرّفه مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) بأنه أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال الموقع أو السلطة، من خلال طلب أو قبول أي مزايا، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الشخص نفسه أو لغيره[2].

–أما الفساد الإداري فيأخذ صورة أوسع، حيث يشمل جميع التصرفات التي يضع فيها المسؤولون مصالحهم الشخصية غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاهلين القيم التي تفرضها عليهم مسؤولياتهم، مما يؤدي إلى تدهور أداء المؤسسات، وهدر الموارد، وفقدان الثقة في أجهزة الدولة.

فيعرف الفساد الإداري من منظور الإداري و القانوني :

من **الناحية الإدارية**، يمكننا فهم الفساد الإداري على أنه أي تجاوز أو خروج عن الواجبات الوظيفية أو القوانين الداخلية، سواء كان صادراً عن موظف (حكومي أو خاص) أو مواطن، بهدف الحصول على مكسب شخصي أو لمصلحة مجموعة معينة[3].

كما يُوصف بأنه سلوكيات أو ممارسات تحدث داخل أجهزة الدولة، تؤدي إلى تحويل مسار هذه الأجهزة عن أهدافها الرسمية، لتحقيق أهداف خاصة أو حزبية. وقد يتم ذلك بشكل متقطع أو مستمر، سواء بطريقة فردية أو ضمن منظومة جماعية منظمة[4].

---

[1] الطائي حمزة حسن خضر ومازن ليو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، دار مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2015،ص23.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص24.

[3] بوجادي صالحة، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة01، 2018/2017،ص26.

[4] حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص20.

أما من **الناحية القانونية**، فالفساد الإداري هو فعل يخالف القانون والأنظمة، ويتعارض مع القيم الأخلاقية والأعراف السائدة في المجتمع[1].

## الفرع الثاني: أسباب الفساد

يعد الفساد الإداري ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية و الاقتصادية و تعكس في جوهرها ضعف النظم الاقتصادية و الساسية و القانونية في أي دولة. و تتعدد أسبابه و تختلف من مجتمع إلى آخر، إذ يرى العديد من الباحثين أنها تنشأ نتيجة عوامل متشابكة يمكن حصرها في أسباب إجتماعية، إدارية، سياسية، إقتصادية. فأسبابها هي:

### اولا-الأسباب الاجتماعية:

تُعتبر التغيّرات في المجتمع من أبرز العوامل التي تُغذّي الفساد الإداري، وتتمثل في[2]:

· القيم السائدة في المجتمع، حيث يُصبح التبرير الأخلاقي المزدوج أو المشوّه أمرًا شائعًا لكثير من المظاهر الفاسدة، إما عن غير وعي أو بوعي ناقص. وهذه القيم غالبًا ما تكون مستمدة من الأمثال والحكايات الشعبية التي يتناقلها الناس وكأنها حقائق مطلقة، دون أن يُخضعوها للنقد أو التفكير في أثرها الخطير، خاصة عند اتخاذ قرارات مصيرية.

· انتشار ثقافة الفساد بحيث تتحول إلى سلوك يومي معتاد داخل المؤسسات الحكومية وشركات الأعمال.

· جمود المجتمع وغياب الحراك الاجتماعي، ورفض التغيير، والانغلاق الفكري، وقلة الاحتكاك بالثقافات الأخرى عبر السفر أو الاطلاع على أنماط حياة مختلفة[3].

· تراجع دور الدين والأخلاق في توجيه السلوك العام[4].

---

[1] حسيني ليلى، "معضلة الفساد واشكالية بناء الحكم الراشد في افريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع ،جامعة تلمسان، 2016، ص.85.

[2] حمريش سامية، "الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي بريكة، العدد الخامس، جوان 2018، ص 283.

[3] بن قويطن إلهام وفصيح رندة، المرجع السابق، ص25.

[4] مرجع نفسه،ص25.

**ثانيا–الأسباب الاقتصادية:**

من أبرز الأسباب الاقتصادية التي تغذي الفساد:

· الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة، فعندما لا تكفي الرواتب الرسمية لتغطية الاحتياجات اليومية بسبب ارتفاع الأسعار، يجد بعض الموظفين أنفسهم مضطرين للجوء إلى ممارسات غير قانونية، مثل الرشوة أو الاختلاس، لسد هذا العجز[1].

· غياب العدالة في توزيع الثروة، مما يوسع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة. فيدفع ذلك ذوي الدخل المحدود إلى البحث عن طرق غير مشروعة لتحسين حياتهم، بينما يستغل الأغنياء هذا الخلل لزيادة مكاسبهم على حساب الفئات الأضعف، فتنتشر الفساد بشكل أكبر[2].

. في الدول النامية تحديدًا، يعاني الكثير من الموظفين من تدنٍ كبير في الرواتب والمزايا الوظيفية، مما يجعل تأمين احتياجات الحياة اليومية أمرًا صعبًا. وهنا يجد الموظف نفسه مضطرًا أحيانًا لقبول ما يُسمى "الهدية" (والتي هي في الحقيقة رشوة) من المواطنين، لتعويض هذا النقص المادي الناتج عن ضعف الأجر[3].

. غالبًا ما تتداخل عوامل متعددة لتغذية الفساد الإداري، فيغذي بعضها بعضًا: ضعف القيم الاجتماعية، وقلة الرقابة السياسية والإدارية، وتعقيدات البيروقراطية المفرطة. وعندما يُضاف إلى ذلك تدني الرواتب، يزداد دافع الموظفين لقبول الرشوة كوسيلة لتغطية حاجاتهم[4].

**ثالثا–أسباب تتعلق بالشفافية والرقابة:**

· غموض العقود والمناقصات العامة يفتح الباب أمام استغلال النفوذ والرشوة[5].

---

[1] بلحيمر لبنى ولبرش جهينة، المرجع السابق، ص22.

[2] كمال لعيساوي وعبد الرحيم رحالي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2022/2021، ص 44.

[3] خريبش عبد القادر ون قبي أمينة، "دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد 11، جوان 2015، ص 139.

[4] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص27.

[5] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص22.

· ضعف الرقابة وغياب المحاسبة الفعالة داخل المؤسسات العامة. فعندما يشعر الموظفون بعدم وجود رقابة حقيقية أو عقاب رادع، يصبح تجاوز القانون أمرًا عاديًا، مما يهدم الثقة في النظام الإداري ويشجع على استمرار الانتهاكات دون خوف[1].

عادةً ما تزدهر ممارسات الفساد الإداري في بيئة تتسم بالسرية وغياب المحاسبة، حيث لا توجد آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين أو لمحاكمتهم حين يتورطون في أعمال غير قانونية[2].

**رابعا–الأسباب السياسية:**

تُعد العوامل السياسية من أبرز الأسباب التي تهيئ بيئة خصبة لانتشار الفساد. وهذه العوامل متعددة، لكنها ترتبط غالبًا بأصحاب النفوذ في السلطة، سواء كانوا في الحكومات التنفيذية، أو السلطات التشريعية، أو القضاء. فهؤلاء الأشخاص يمتلكون قدرة كبيرة على إصدار أو إلغاء القوانين، وبالتالي يمكنهم أن يسمحوا للفساد بالانتشار و يستغلون سلطتهم للسيطرة على المال العام و تحقيق مكاسب شخصية على حساب المواطنين أو يحدوا منه من أبرز المظاهر السياسية التي تُغذّي الفساد[3]:

· اختلاف مستويات النزاهة السياسية من نظام حكم إلى آخر،

· ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، أو انعدامها كليًا،

· عدم استقلالية أجهزة الرقابة، وضعف دورها في محاربة الفساد،

· تمتع بعض المسؤولين بحرية مطلقة في التصرف دون خضوع للمساءلة، وأحيانًا مع حصانات تحميهم من العقاب،

· غياب الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الدولة،

· ضعف أو انعدام دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمحاسبة،

---

[1] كمال لعيساوي، عبد الرحيم رحالي،ص44.

[2] مروان، يوسف، التحول الرقمي في الجزائر وأثره على مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار النشر: المدار العربي، الجزائر، 2022 – ص 10.

[3] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص ص 25–26.

· الحكم الفاسد القائم على سيطرة السلطة التنفيذية على التشريع والقضاء، مما يلغي مبدأ الفصل بين السلطات، ويجعل القضاء مجرد أداة بيد السلطة الحاكمة، ويُعرّض العاملين فيه للضغوط والفساد.

**خامسا–الأسباب الإدارية و المؤسسية:** و نجملها في:

. تحميل الموظفين فوق طاقتهم: أحيانًا تُكلف المؤسسات موظفيها بأعمال تفوق قدراتهم البشرية والمادية، مما يجعلهم عاجزين عن إنجاز المهام في الوقت المطلوب وبالجودة اللازمة. فيلجأ بعضهم إلى طرق غير قانونية، مثل الرشوة، لتخفيف الضغط عليهم أو تسريع الإجراءات المعطلة[1].

· سلطات واسعة بلا رقابة: عندما تُمنح بعض الإدارات صلاحيات كبيرة دون وجود آليات رقابية حقيقية، يسهل على بعض الموظفين استغلال سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية أو خدمة مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة[2].

· البيروقراطية المفرطة: انتشار العلاقات الهرمية الجامدة داخل الإدارة يقتل ثقافة الحوار والنقد الذاتي. وهذا يؤدي إلى تراجع الرقابة الشعبية والقضائية، ويفتح المجال أمام الفساد لينتشر دون قيود أو رادع[3].

· غياب الشفافية وضعف المساءلة: عندما لا تكون هناك شفافية ولا مساءلة حقيقية، يصبح استمرار الفساد أمرًا سهلاً. وتنقسم آليات المساءلة إلى نوعين[4]:

· المساءلة الخارجية (مثل الانتخابات1938 ووسائل الإعلام)، لكنها قد تضعف في ظل تقييد الحريات الديمقراطية، و المساءلة الداخلية (مثل أجهزة الرقابة الداخلية)، لكنها قد تفتقر إلى الاستقلالية، وهذا يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي أفراد قليلين دون رقابة فعلية، مما يسمح للفساد بالظهور بأشكال متعددة.

· هياكل تنظيمية قديمة: وجود هياكل إدارية عتيقة أو غير ملائمة لطبيعة العمل الحديثة يساعد على انتشار البيروقراطية والعلاقات الجامدة بين المستويات الإدارية، مما يغيب الممارسات الديمقراطية التي تشجع على الحوار والنقد الذاتي[1].

---

[1] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص23.

[2] ماجدة عبد الشافي محمد، "الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، 2023.ص1398.

[3] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص24.

[4] المرجع نفسه، ص24.

**سادسا-الأسباب القانونية والقضائية:**

يمكن القول إن التشريعات وُضعت في الأساس لخدمة الصالح العام، والقضاء يستهدف تحقيق العدالة في إطار سيادة القانون. لكن الواقع أحيانًا يختلف، إذ تصبح بعض القوانين أداة للفساد عندما يُستغل وجود ثغرات أو آليات قانونية ملتوية.

كذلك، فإن التمسك بالأساليب التقليدية في التحقيق وعدم مواكبة التطورات الحديثة يفتح المجال أمام شبكات الفساد وعصابات الرشوة والتزوير، كي تستغل المستجدات التكنولوجية أو الإجرائية لصالحها، وتبقى بعيدة عن أعين الرقابة القانونية[2].

وفي حالات كثيرة، يلجأ الفاسدون إلى تجنيد بعض القضاة لتوفير الحماية لهم، مقابل أموال طائلة أو هدايا ثمينة يصعب الحصول عليها بالطرق الشرعية. كما أن غياب الشفافية في التعيينات والترقيات الوظيفية يساهم في تفاقم المشكلة.

## الفرع الثالث: مظاهر الفساد

### أولا: الفساد المالي والإداري

شكل الفساد المالي والإداري أحد أكبر العوائق التي تهدد خطط التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي في كثير من الدول. وما يدفع المفسدين إلى الإقدام عليه هو ما يجنونه من مكاسب مادية ومعنوية، ويتخذ هذا الفساد أشكالاً متعددة، من أبرزها[3]:

. الرشوة: وتعني حصول شخص على منفعة، غالباً ما تكون مالية، مقابل تنفيذ أعمال تخالف القانون أو أصول المهنة. تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن نحو 36% من سكان العالم العربي اضطروا

---

[1] ماجدة عبد الشافي محمد، المرجع السابق، ص1398.

[2] مليكة جيرمولي، المرجع السابق، ص637.

[3] أمين بن سعيدة،« الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة الجزائر3، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص33.

لدفع رشوة لموظفين حكوميين. كما أظهرت تقارير أخرى أن منطقة شمال إفريقيا، ومصر تحديداً، سجلت منذ بداية الألفية أكبر نسبة هروب مالي غير شرعي مقارنة بحجم اقتصادها.

. المحسوبية: وتعني تمرير بعض التنظيمات (كالأحزاب أو العائلات ذات النفوذ) لمكاسب أو مناصب لا يستحقونها، بالاعتماد على نفوذهم فقط.

. المحاباة: وهي تفضيل جهة على أخرى بغير حق، كما يحدث في منح عقود المقاولات أو العطاءات الحكومية أو عقود الاستئجار والاستثمار.

. الوساطة: وتحدث عندما يتدخل شخص ذو مركز وظيفي أو سياسي لصالح آخر لا يستحق التعيين أو إحالة عقد أو منصب أو عطاء معين.

. الابتزاز والتزوير: يتمثل الابتزاز في استغلال الموظف لموقعه للحصول على المال من الأشخاص بتبريرات قانونية أو إدارية، أو إخفاء التعليمات الرسمية عنهم، كما يحدث في دوائر الضرائب. أما التزوير فيشمل تزوير الشهادات الدراسية أو النقود[1].

. نهب المال العام أو الاختلاس: ويعني استخدام الصلاحيات أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف غير المشروع في أموال الدولة، كما يُعرِّف القانون ذلك بأنه "أن يتصرف الموظف العمومي في المال الموجود تحت يده بحكم وظيفته على اعتباره مملوكاً له". ومن أمثلته أن يطلب موظف ضرائب ما ليس مستحقاً، أو أن يخل موظف مسؤول عن توزيع سلعة بنظام التوزيع عمداً[2].

. غسيل الأموال: وهو عملية تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال تبدو قانونية، بحيث يُضفى عليها شرعية ظاهرية من حيث تملكها والتصرف فيها[3].

. التهرب والغش الضريبي: يحرم هذا السلوك الخزينة العامة من مصدر مهم لإيراداتها. ففي الجزائر مثلاً، قُدِّرت قيمة التهرب الضريبي حتى عام 2011 بنحو 864 مليار دينار (أي حوالي 15 مليار دولار، بما

---

[1] محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2010 :ص ص 215–216.

[2] أمين بن سعيدة، المرجع نفسه، ص34.

[3] نواف سالم كنعان، الفساد الإداري المالي أسبابه، آثاره، وسائل مكافحتها، مجلة الشريعة و القانون، العدد:33، جانفي2008، ص:106 .

يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي). والفئة الأقل دخلاً هي التي تدفع ضرائبها فعلياً لأنها تُخصم من المنبع، بينما يمارس التهرب بكثرة العاملون في الأنشطة التجارية والاقتصادية[1].

. الفساد في بيئة المجتمع: ويظهر مثلاً في التلوث الناتج عن دخان المصانع، حيث كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تمرير مشاريع يفترض عدم الترخيص لها[2].

. أنشطة السوق السوداء: تحقق أرباحاً طائلة لمتعامليها عبر مخالفة القوانين الدولية، مثل المتاجرة بالعملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على النقد الأجنبي، أو المتاجرة بالسلع التي تعاني البلاد نقصاً فيها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها خارج ضوابط التسعير الرسمية[3].

. التقاليد البيروقراطية: تؤدي إلى ظهور طبقة من الموظفين المتعاقدين الذين يستغلون التعقيدات الإدارية ليحصلوا على مقابل مادي لتقديم تسهيلات، وفي المقابل يتغاضون عن الشروط والإجراءات المقررة لصالح الدولة والشعب.

. إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية إلى حسابات خاصة: تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 30% من هذه الأموال لا تصل إلى خزينة الدولة، بل تذهب إلى حسابات المسؤولين أو كبار رجال الأعمال.

**الفساد في الدول النامية والعربية خصوصاً:** هو بمثابة سرطان يُدمِّر المجتمعات ويُبقي الملايين في فقر مدقع، إذ تمتد مخالبه من قصور الرؤساء والوزراء إلى أصغر وحدة إدارية[4].

**ثانيا–الفساد السياسي:**

يُعبّر الفساد السياسي عن مدى تأثير المصالح الشخصية والنفوذ على مسار العملية السياسية. ويتجلى هذا النوع من الفساد في صور متعددة، من أبرزها[5]:

---

[1] أمين بن سعيدة، المرجع السابق، ص34

[2] – محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص215–216

[3] أمين بن سعيدة، المرجع السابق،ص35.

[4] المرجع نفسه،ص35.

[5] بن سعيد، أمين وعبد الرحمن، نادية، أثر تبني الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة حالة الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 13، عدد 3،الجزائر، 2020، ص 180

· شراء وبيع الأصوات في الانتخابات، حيث تُستخدم أحياناً الأموال أو الوعود السياسية للسيطرة على نتائج الانتخابات أو التأثير فيها لمصلحة مرشحين بعينهم، وهو ما يُعد خرقاً واضحاً لمبادئ الشفافية الديمقراطية.

· التمويل غير القانوني للأحزاب السياسية، إذ تتلقى بعض الأحزاب دعماً مالياً غير مشروع من رجال أعمال أو جهات حكومية بهدف كسب تأييد في الحملات الانتخابية، مما يُشوه العملية السياسية ويُبعدها عن نزاهتها.

· المحسوبية في تعيين المناصب السياسية، حيث يتم اختيار المسؤولين في المواقع العليا على أساس الولاء السياسي لا على أساس الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي ورسوخ الفساد داخل المؤسسات.

**ثالثا–الفساد الاقتصادي:**

نرى أن الفساد الاقتصادي في الجزائر يتم من خلال تلاعب بالأموال و ذلك ما يؤثر على ميزانية و إستقرار سوق و الاقتصاد الوطني ، من أبرز مظاهر الفساد الإقتصادي[1]:

· الاحتكار: تسيطر بعض الشركات الكبرى على قطاعات اقتصادية حيوية، مثل الطاقة والبناء. وهذا يؤدي إلى تقليل المنافسة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض جودة المنتجات والخدمات. غالباً ما تحظى هذه الشركات بحماية جهات سياسية، مما يجعلها في مأمن من المساءلة.

· التهرب الضريبي: يُعد تهرب الشركات الكبرى والأفراد من دفع الضرائب من أخطر أشكال الفساد الاقتصادي، لأنه يحرم الدولة من إيرادات كانت يمكن أن تستثمر في مشاريع التنمية والخدمات العامة.

· الاستثمارات غير الشفافة: في بعض الأحيان، يتم توجيه الأموال العامة نحو مشاريع غير مجدية اقتصادياً أو غير واضحة المعالم، مع إخفاء التكاليف الحقيقية لها، مما يؤدي إلى هدر المال العام دون فائدة حقيقية.

· التلاعب بأسعار السلع الأساسية: في حالات كثيرة، يتم التلاعب بأسعار سلع أساسية مثل المواد الغذائية والمواد البترولية لمصلحة بعض التجار أو الشركات، وتكون النتيجة النهائية أن يتحمل المواطن العادي أعباء ارتفاع الأسعار.

[1] حصى، رشيد وبوزيان، عبد المجيد، دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي للجزائر، جامعة قسنطينة، رسالة ماجستير، الجزائر، 2019، ص 115.

## المطلب الثاني: أنواع الفساد وآليات مكافحته

يتخذ الفساد الإداري أشكالاً متعددة، أبرزها الرشوة، والمحسوبية، واستغلال النفوذ، والتزوير، والإثراء غير المشروع، وغسيل الأموال. ولكل نوع من هذه الأنواع خصوصيته وطرقه في التسلل إلى المؤسسات. ولمواجهتها، تنوعت آليات المكافحة بين التقليدية كالقوانين الزاجرة والهيئات الرقابية، والحديثة كالرقمنة، والرقابة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، التي تعمل على كشف الفساد وتقليص فرصه وتعزيز الشفافية. وفي هذا المطلب، سنتناول أبرز أنواع الفساد، ثم آليات مكافحته.

### الفرع الأول: أنواع الفساد

يعتبر الفساد الإداري من الظواهر العميقة التعقيد، لأنه يمس جوهر العمل المؤسسي ويُضعف ثقة المواطنين في الأجهزة الإدارية، كما يعيق مسيرة التنمية عندما يُستغل المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة. ونظراً لتجدد أبعاد هذه المشكلة، فإنها تتخذ أشكالاً متعددة تختلف في حجمها وانتشارها وطبيعة السلوكيات المنحرفة المرتبطة بها. لذلك، من الضروري تصنيف هذه الأنواع لفهمها بشكل أفضل، ولوضع استراتيجيات ناجعة للحد منها وتعزيز الشفافية والنزاهة[1].

**أولاً: أنواع الفساد من حيث الحجم:**

· الفساد العادي (أو الصغير): يرتبط هذا النوع بالأداء اليومي للوظائف والخدمات، ويمارسه غالباً موظف واحد دون تنسيق مع آخرين، ويكون الدافع الأساسي له هو الحاجة المالية. يظهر في قطاعات متعددة، مثل الجمارك، والهجرة، والسجل العقاري، حيث يطلب بعض الموظفين رشاوى لتقديم خدمات يفترض أن تكون متاحة للجميع بشكل متساوٍ، أو لتسهيل معاملات معينة واستغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة خارج إطار القانون[2].

· الفساد الشامل (أو الكبير): وهو فساد يشارك فيه كبار المسؤولين وصناع القرار، ويرتبط غالباً بصفقات ضخمة كالمقاولات، وصفقات السلاح، والتوكيلات التجارية الدولية. يترتب على هذا النوع أضرار جسيمة بالدولة، ويتمثل في استغلال النفوذ السياسي والإداري لتحقيق مصالح شخصية أو مالية كبرى. ويتداخل هنا

---

[1] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص18.

[2] هاشم مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، مذكرة من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء – العراق، 2009، ص 23.

الفساد الإداري مع السياسي، خاصة عندما تغيب الرقابة ولا يكون هناك فصل حقيقي بين السلطات. وهذا النوع هو الأخطر، لأنه يصعب اكتشافه غالباً بسبب النفوذ الكبير الذي يتمتع به المتورطون فيه[1].

**ثانيا: من حيث الإنتشار**

الفساد ظاهرة عالمية الطابع، إذ تنتشر في مختلف المجتمعات بدرجات متفاوتة، ويشكل اتساع رقعتها عائقاً حقيقياً أمام التقدم، فيتمثل الفساد من حيث الإنتشار في[2]:

**الفساد الدولي:** يأخذ الفساد أبعاداً واسعة تمتد إلى نطاق عالمي، متجاوزاً حدود الدول بل والقارات، في ظل ما يعرف بـ"العولمة" وفتح الأسواق والمعابر بين البلدان ضمن نظام الاقتصاد الحر. وقد تصل الأمور إلى حد ترابط المصالح بين الشركات المحلية والدولية من جهة والدولة والقيادة السياسية من جهة أخرى، بشكل يصبح معه الفصل بينها شبه مستحيل. لهذا يُعتبر الفساد الدولي الأخطر على الإطلاق. ومن أمثلته: غسل الأموال، والاتجار بالمخدرات، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر. وقد أشار تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي الأكثر ممارسة للأنشطة غير المشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية، ثم الألمانية.

**الفساد المحلي:** هو الفساد الذي يظل محصوراً داخل حدود الدولة، ولا يمتد تأثيره إلى الخارج. يقتصر على ممارسات غير قانونية يرتكبها موظفون صغار أو أفراد داخل المؤسسات المحلية، ولا يتصل بشركات أجنبية أو جهات دولية. يظل هذا الفساد في إطار التعاملات الداخلية، مما يجعله ذا طبيعة محلية تؤثر على بيئة العمل الداخلية دون أن تتجاوز إلى الساحة الخارجية.

**ثالثا: الفساد من حيث القطاع**

يُعد الفساد الإداري ظاهرة تهدد فعالية أداء القطاعات العامة والخاصة على حد سواء، إذ يؤدي إلى ضعف التخطيط وسوء تنفيذ السياسات.

---

[1] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص19.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق ،ص28

**الفساد العام:** وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التابعة لها، ويُعتبر من أكبر معوقات التنمية. وفيه يتم استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ومصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

**الفساد الخاص:** يُمثل الفساد في القطاع الخاص ظاهرة بارزة في العديد من الدول النامية، ويتسبب في تراجع مستوى ثقة الجمهور بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة. كما يؤدي هذا النوع من الفساد إلى انتهاك مبادئ سيادة القانون، مما يعيق مساعي التنمية والديمقراطية. ويتم ذلك باستعمال وسائل متعددة كالرشوة والهدايا، بهدف تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة أو الحصول على إعانة، وغالباً ما يتم عبر استغلال كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين. والحقيقة أن الفساد لا يقتصر على القطاع العام فقط، بل يمتد إلى القطاع الخاص الذي تقع فيه الكثير من حالات الفساد الأكثر فداحة من فساد القطاع العام، وذلك لأن قوة الرقابة والمحاسبة فيه تكون أقل، مما يزيد من تفشي الفساد والمفسدين في هذا القطاع[1].

## الفرع الثاني: المؤسسات المنشأة لمكافحة الفساد

### أولا/ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد

أ/الاساس الدستوري والقانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته هي مؤسسة دستورية استشارية ومستقلة، وفق المادة204 من التعديل الدستوري لسنة2020 [2]. كما نص المشرع في المادة 18 من القانون 06/01 على أنها "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت تصرف رئيس الجمهورية"[3].

ب/ ضمانات الاستقلالية[4]

---

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق ، ص29.

[2] المادة 204 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020، المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1442 هـ / الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 م، ص 16.

[3] المادة 18 من القانون 06/01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

[4] المادة 08 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

· أداء اليمين من قبل الأعضاء والموظفين قبل مباشرة المهام.

· تعيين رئيس وأعضاء مجلس التقييم بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

· تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية والتكوين المناسب.

· ضمان أمن وحماية الأعضاء والموظفين من كل أشكال الضغط أو الترهيب أو التهديد أو الاعتداء[1].

ج/ الشخصية المعنوية والاستقلال المالي

تمنح المادة 18/01 من قانون الوقاية من الفساد الهيئة الشخصية المعنوية، كما نص صراحة على الاستقلال المالي إلى جانبها، مما يعكس رغبة المشرع في استقلالها عن السلطة التنفيذية، غير أن هذا العامل وحده ليس حاسماً لإثبات الاستقلال المطلق[2].

د/ إشكالية التبعية لرئيس الجمهورية

تبعية الهيئة لرئيس الجمهورية من حيث التعيين تعني أنها ليست مستقلة بصفة مطلقة[3].

هـ/ تشكيل الهيئة (إشكالية الإحالة إلى التنظيم)

أحال المشرع تشكيلة الهيئة وتنظيمها وسيرها إلى السلطة التنفيذية (مراسيم تنظيمية)، وهو مسعى غير ملائم؛ لأنه من غير المقبول ترك تحديد رئيس وأعضاء الهيئة وشروطهم للسلطة التنفيذية، إذ إن النص على نظامهم القانوني في القانون نفسه يُعد ضمانة أساسية لاستقلاليتهم[3].

1. مهام رئيس الهيئة[4]

يتولى رئيس الهيئة المهام التالية:

· إعداد برنامج عمل الهيئة.

· تنفيذ تدابير السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

---

[1] المادة 19 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

[2] بختي منير، الأطر القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017-2018، ص 71.

[3] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، الآليات المؤسساتية لمكافحة جريمة الفساد الإداري في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2022-2023، ص 39.

[4] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، المرجع نفسه، ص40.

- إدارة أشغال مجلس التقييم.
- السهر على تطبيق برنامج العمل والنظام الداخلي.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد و تمثيل الهيئة لدى السلطات الوطنية والدولية وأمام القضاء وفي مجالات الحياة المدنية[1].

2. مجلس اليقظة والتقييم[2]

يتكون مجلس البقظة والتقييم من رئيس وستة أعضاء، يُعينون بموجب مرسوم رئاسي. مدتهم محددة وقابلة للتجديد مرة واحدة، ويمكن إنهاء مهامهم بنفس الطريقة. أما عن مهام المجلس: إبداء الرأي في برنامج عمل الهيئة، شروط تطبيقه، مساهمة كل قطاع في مكافحة الفساد، تقارير وتوصيات الهيئة، المسائل التي يعرضها رئيس الهيئة، ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي.

3. مصالح السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

نصت المادة 06 من المرسوم رقم 06/413 المعدل والمتمم على أن الهيئة تتزود بالهياكل التالية:

**الأمانة العامة:**

تتكون من أمين عام يعين بموجب مرسوم رئاسي (رقم 12-64) يساعده نائب مدير مكلف بالميزانية والمحاسبة. يعمل الأمين العام تحت سلطة رئيس الهيئة، ويتولى: تنشيط عمل هياكل الهيئة، تنسيقها وتقييمها، تنفيذ برامج العمل، ضمان السير المالي والإداري لمصالح الهيئة، وتنسيق أشغالها[3].

**قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسين:**

يساهم هذا القسم بدور فعال في الردع والوقاية من الفساد، وفق المادة 08 من المرسوم الرئاسي 12-64 المعدلة لأحكام المادة 12 من المرسوم الرئاسي 06-403، وتتمثل مهامه في:

- القيام بكل الدراسات والتحقيقات والتحاليل الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحرير الفساد.

---

[1] مخلوف عبد الرؤوف، بولبرادع تقي الدين، آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المستقر في القانون العام تخصص: قانون عام معمر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى 2018-2019، ص 42.

[2] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، المرجع نفسه، ص40.

[3] بن فرج الله ميلود، الآليات الوقائية لمكافحة الفساد الإداري في القانون رقم 06/01 المعدل والمتمم، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر علوم في القانون، تخصص: قانون العام معمق، كلية الحقوق بودواو، جامعة أحمد بوقرة يومرداس، 2018-2019. ص. 21.

· دراسة الجوانب المشجعة على ممارسة الفساد واقتراح توصيات للقضاء عليها عبر التشريع والتنظيم الجاري بهما.

· دراسة وتصميم واقتراح إجراءات حفظ البيانات اللازمة لنشاطات الهيئة، ونماذج الوثائق المعيارية لجمع المعلومات وتحليلها (للاستعمال الداخلي أو الخارجي).

· دراسة المعايير والمقاييس العالمية في التحليل والاتصال والمتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، بغرض اعتمادها وتكييفها وتوزيعها.

· اقتراح وتنشيط البرامج والأعمال التحسينية بالتنسيق مع الهياكل الأخرى، وإعداد تقارير دورية لنشاطاته[1].

**قسم معالجة تصريحات الممتلكات:**

ألزم المشرع جميع الموظفين العموميين بالتصريح بممتلكاتهم (عند بداية المسار المهني، أو عند زيادة معتبرة، أو عند النهاية) وفق المادة 4 الفقرة 2 من القانون رقم 01/06، يشمل ذلك الولاة، الوزراء، المدراء، أعضاء البرلمان، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة (الأمر 04) بحيث أضاف المشرع مهلة شهرين لتدارك الوضع بعد التذكير بالطرق القانونية و يعاب عليه أنه لم يحدد في القانون 01/06 المرحلة التي يتم فيها التذكير (بداية المسار، أثناء التجديد، أو في النهاية)[2].

**قسم التنسيق والتعاون الدولي:**

طبقاً للمادة 21 من القانون رقم 10/01 المؤرخ في 21 فبراير 2006، يختص هذا القسم بـ:

· اقتراح وتنفيذ الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالعلاقات الواجب إقامتها مع المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية الأخرى، لتزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق المفيدة لكشف أفعال الفساد.

· جمع كل المعلومات الكفيلة بالكشف عن حالات التساهل مع أفعال الفساد.

· تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعملها لتحديد مدى هشاشتها تجاه ممارسات الفساد.

· استغلال المعلومات الواردة بشأن حالات فساد يمكن أن تكون محل متابعات قضائية، وتجميع ومركزة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بأفعال الفساد وممارساته، وإيلائها الحلول المناسبة وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما[3].

---

[1] برنو ميلود، آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، ص 76-77.

[2] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، مرجع سابق، ص42.

[3] المرجع نفسه، ص43.

**ثانيا: الديوان المركزي لقمع الفساد**

**أ/الطبيعة القانونية للديوان**

لم يحدد الأمر رقم 10/05 المتمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته بدقة طبيعة الديوان، بل أحال ذلك إلى التنظيم. غير أن المرسوم الرئاسي رقم 426/11[1]خصص الفصل الأول منه (المواد 02، 03، 04) لتبيان طبيعة الديوان وخصائصه، وبالرجوع إلى المواد 02 و03، نستنتج أن الديوان هو آلية مؤسساتية أنشئت خصيصاً لقمع الفساد، وتتميز بخصائص تحدد طبيعته القانونية ودوره في مكافحة الفساد، وهي:

- ✓ الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية.
- ✓ تبعية الديوان لوزير المالية.
- ✓ عدم تمتع الديوان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

ب/ تشكيلة الديوان وكيفية سيره

حدد المشرع تشكيلة الديوان في المادة 06 من المرسوم 426/11 على النحو التالي:

1. ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
2. ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
3. أعوان عموميون ذوو كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة إلى مستخدمين للدعم التقني والإداري[3].

ج/مهام الديوان المركزي لقمع الفساد

نصت المادة 05 من المرسوم الرئاسي 11-426 على مجموعة من المهام التي يتمتع بها الديوان، وهي:

---

1 المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 13 محرم عام 1433 هـ الموافق لـ 8 ديسمبر سنة 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 23 محرم عام 1433 هـ / الموافق لـ 18 ديسمبر سنة 2011 م، ص 17.

[2]حاجة عبد العالي، الآليات القانونية للعائلة السادسة في الجزائر، مذكرة ممثلة قبل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013، ص503.

[3] المادة 06 من المرسوم رئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 13 محرم 1433 الموافق 08 ديسمبر سنة 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزى لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.

- جمع المعلومات التي تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحته، ومركزتها واستغلالها، وإحالة مرتكبها أمام الجهة القضائية المختصة.
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد.
- تطوير التعاون والتسانُد مع الهيئة المختصة بمكافحة الفساد (السلطة العليا للشفافية) وتبادل المعلومات.
- اقتراح سياسة من شأنها المحافظة على حسن سير التحريات التي تتولاها السلطة المختصة، تُلاحظ أن هذه الصلاحيات متنوعة، إذ تجمع بين الرقابة والقمع والاقتراح، ويفترض توزيعها على هياكل الديوان المختلفة ليقوم كل مصلحة بما كُلف به قانوناً[1].

بموجب هذه المادة، للديوان دور في جمع المعلومات، واقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على سير التحريات في أفعال الفساد والوقائع المرتبطة بها، والتحرّي والتحقيق في كل ما يتعلق بهذه الأفعال. وله أثناء قيامه بمهامه الاستعانة بالهيئات التي يمكنها تزويده بمعلومات مفيدة للتحقيق، وله حق اقتراح أي إجراء يدعم

مجرى التحقيق، في الأخير، يُحسن المشرع الجزائري صنعاً عندما نص على إنشاء هيئة تدعم وتعزز عمل السلطة العليا للشفافية، باستحداث الديوان المركزي لقمع الفساد. غير أنه يجب تسخير إمكانيات بشرية ومادية لهاتين الهيئتين، لأن جرائم الفساد تتزايد يوماً بعد يوم، ويجب التصدي لها بوسائل أكثر ردعاً، خاصة أنها تؤثر على المشروعات الكبيرة والمتوسطة وتعوق برامج التنمية[2].

**ثالثا: مجلس المحاسبة**

أ/ الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة

[1] خليلي لامية وهروق زوينه ، جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع: قانون الأعمال تخصص: قانون العام الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – جباية – ص 78.

[2] حميدة قوليلي، «مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجزائر (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقسم الفساد)»، مجلة البيان لدراسات القانونية والسياسية المجلد: 07 / العدد: 01 جوان 2022 ص 187-199 ، 2022، ص 196.

يُعتبر مجلس المحاسبة هيئة عمومية دستورية، مهمته الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية. يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وله حرية التصرف في أداء المهام الموكلة إليه في مجال الرقابة البعدية. كما يُعتبر جهازاً قضائياً له سلطة عقاب على مرتكبي المخالفات في المجال المالي[1].

ب/ مهام مجلس المحاسبة[2]

بناءً على المادة الثالثة، يتمتع مجلس المحاسبة باختصاص إداري وقضائي في ممارسة مهامه. وقد خصص الأمر 20/95 (المواد من 6 إلى 27) لتحديد اختصاصاته، ويمكن حصر اختصاصات المجلس الرقابية في نوعين:

– الرقابة المالية المحاسبية:

تهدف إلى المحافظة على الإيرادات والموجودات، وتتم من خلال التحقيق في حسابات الهيئات العمومية، والتأكد من سلامة الأرقام والبيانات الواردة في الميزانية والحسابات.

– الرقابة المالية القانونية:

تتمثل في مراقبة جميع المعاملات والتصرفات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة، وتشمل عمليات الإيرادات العامة بجميع مراحلها، وعمليات الإنفاق في كل خطواتها (ابتداء من ربط النفقة وتصنيفها، مروراً بالأمر بالصرف، وانتهاءً بالدفع).

**رابعا: المفتشية العامة للمالية**

أ– تعريف المفتشية العامة للمالية:

المفتشية العامة للمالية هي هيئة إدارية للرقابة اللاحقة على الأموال العمومية، تابعة للإدارة، أنشئت بموجب المرسوم 80–53 المتضمن إحداث المفتشية العامة المركزية لوزارة المالية. تخضع لسلطة الوزير المكلف بالمالية، وتُعد مؤسسة رقابية دائمة وأساسية وهامة للدولة، و تمتد رقابتها إلى التسيير المالي والمحاسبي لكل من: الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، صناديق الضمان الاجتماعي،

[1] بودحوش راضية وبودحوش صوائية، الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر: خطوة نحو إرساء الحكم الراشد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق شعبة قانون العام/ تخصص: القانون الجماعات الإقليمية والهيئات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية– 2016–2017.ص50.

[2] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، المرجع نفسه، ص. ص 47ـ 48 .

والهيئات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية التي تستفيد من مساعدات مالية من الدولة أو من الجماعات المحلية أو أي هيئة عمومية (وفق المواد الأولى والثانية من المرسوم 80-53)[1].

يهدف وجود المفتشية أساساً إلى: ضمان التسيير الأمثل والفعال للاعتمادات المالية، استعمالها استعمالاً فعالاً وعقلانياً من قبل المؤسسات المعنية، وقمع الإخلالات والتبذير والتلاعب بالأموال[2].

ب-صلاحيات المفتشية العامة للمالية:

تحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 272/08، وتشمل: **أولاً، مهمة الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي**، والتي تتضمن مراقبة الميزانية، وسجلات حوالات الدفع والنفقات، وفحص الوثائق المحاسبية وآجال دفع الفواتير، والتأكد من دقة الصرف وانتظامه عبر التفتيش ومطابقة الوثائق مع الحوالات المالية[3]. **ثانياً، صلاحية الرقابة والتدقيق**، وتقصد بها التفتيش والمتابعة والتحقق العقلي لكافة الموارد البشرية والمادية والمالية، مع احترام القوانين، وتنص المادة 2 من المرسوم 272-08 على أن المفتشية تمارس رقابتها على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. **ثالثاً، صلاحيات التقييم**، وتمنحها إياها المادة 4 من نفس المرسوم، حيث يمكن لها تقييم أداء أنظمة الميزانية، وإجراء التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل (قطاعي أو فرعي أو اقتصادي)، وتقييم شروط تسيير واستغلال المصالح العمومية من طرف المؤسسات الامتيازية مهما كان نظامها، بالإضافة إلى تقييم شروط السياسات العمومية والنتائج المتعلقة بها[4].

---

[1] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، مرجع سابق، ص ص 48 49.

[2] هطل رفيق وقاسم مراد، الرقابة على النفقات العمومية (المقتضبة العامة للمالية كمنوذج)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكل محند أولحاج - البويرة - 2018، ص49.

[3] جبار رقية، نور المتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2019 ص176-177.

[4] بن سعدة عبد القادر، رحماني لخضر، المرجع نفسه، ص 50.

## خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد، حيث عرّف الرقمنة بأنها تحويل العمليات الورقية إلى أنظمة إلكترونية تتميز بالشفافية والتكامل والأمان، وحدد متطلباتها من بنية تحتية وكوادر بشرية وتشريعات داعمة. كما انتقل لتحليل ظاهرة الفساد الإداري من حيث تعريفها وأسبابها المتعددة (كغياب الرقابة وضعف القوانين) ومظاهرها المتنوعة (كرشوة المحسوبية واختلاس المال العام). وخلص الفصل إلى أن الرقمنة تشكل أداة جوهرية لمكافحة الفساد عبر تقليل التدخل البشري وضمان تدفق المعلومات بشفافية، مما يحد من فرص الانحراف ويسهل كشف التجاوزات.

# الفصل الثانـي

## مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر

تعد الرقمنة في الجزائر واحدة من أبرز الرهانات الاستراتيجية التي راهنت عليها الدولة في العقدين الأخيرين، ليس فقط لتحسين أداء الإدارة العمومية وتقريب الخدمات من المواطن، بل أيضاً لمواجهة آفة الفساد الإداري التي طالما أعاقت مسيرة التنمية وأضعفت ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. فمع تزايد تعقيدات الحياة الإدارية وتوسع مجالات التدخل الحكومي، برزت الحاجة إلى أدوات رقابية حديثة تتجاوز قدرات الرقابة التقليدية التي أثبتت محدوديتها في كشف التجاوزات والانحرافات، خاصة في مجالات حساسة كالصفقات العمومية، والتوظيف، وتسيير المرافق العامة، والإثراء غير المشروع.

لقد مثّل التحول الرقمي في الجزائر، الذي تجسد في إنشاء منصات إلكترونية حكومية، وتعميم استخدام التوقيع الإلكتروني، وتطوير أنظمة الرقابة الإلكترونية، وتجربة تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (بلوك تشين)، نقلة نوعية في مفهوم مكافحة الفساد. فلم تعد هذه الآليات مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت ركيزة أساسية لبناء إدارة شفافة ونزيهة. فالرقابة الإلكترونية تتيح متابعة فورية ومستمرة للأداء المؤسسي، وتقلص الفجوة الزمنية بين حدوث الخلل وتصحيحه، وتحد من التدخل البشري الذي يُعتبر أحد الأبواب الرئيسية للفساد. وفي الوقت نفسه، يضمن التوقيع الإلكتروني هوية المتعاملين وسلامة الوثائق، ويجعل عملية التزوير أو إنكار التوقيع شبه مستحيلة، مما يعزز الثقة في المعاملات الإدارية عن بُعد.

كما أن تجارب دولية ناجحة، كالتجربة الأوكرانية في منصة "Dozono" للمشتريات العمومية، أظهرت كيف يمكن للتقنيات الرقمية أن تحسن مؤشرات مكافحة الفساد وتعيد ترتيب الدول على مؤشر مدركات الفساد. والجزائر، التي انخرطت في هذا المسار، تسعى اليوم إلى تعميم هذه الحلول الرقمية عبر مختلف قطاعاتها، مع إدراكها أن الرقمنة ليست حلاً سحرياً، بل هي أداة قوية بشرط أن تصاحبها إرادة سياسية صادقة، وتشريعات ملائمة، وتكوين بشري متخصص، ووعي مجتمعي بأهمية النزاهة والشفافية.

إن الرقمنة، إذا ما تم توظيفها بشكل سليم، قادرة على إحداث ثورة حقيقية في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، ليس من خلال القمع فقط، بل من خلال جعل الفساد مكشوفاً، وغير مجدٍ، وغير قابل للاستمرار. فهي تخلق بيئة إدارية تقوم على تدفق المعلومات، وتكافؤ الفرص، والمراقبة الآلية، والمساءلة المفتوحة، مما يجعل الإدارة الجزائرية أكثر قدرة على حماية المال العام، واستعادة ثقة المواطن، والانخراط بجدية في بناء دولة القانون والمؤسسات. بحيث سنتحدث في المبحث الأول عن الرقابة الالكترونية وتوقيع الالكتروني كألية لمكافحة الفساد في الجزائر و المبحث الثاني عن مستقبل التحول الرقمي في مكافحة الفساد في الجزائر.

## المبحث الأول: الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني لمكافحة الفساد في الجزائر

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الإدارة العامة في الجزائر، برزت الحاجة الملحة إلى اعتماد آليات رقابية حديثة قادرة على مواكبة التحول الرقمي والتصدي لظاهرة الفساد الإداري بفعالية. وتأتي الرقابة الإلكترونية كأحد أهم هذه الآليات، فهي ليست مجرد نظام تقني يُوظف الحوسبة والبرمجيات لمراقبة الأداء، بل هي عملية مستمرة وفورية تستهدف كشف الانحرافات الإدارية وتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة، وتقليص الفجوة الزمنية بين حدوث الخلل وتصحيحه، وإمكانية العمل عن بُعد، مما يحد من التدخل البشري ويقلص فرص التلاعب والرشوة والمحسوبية. إلى جانب ذلك، يبرز التوقيع الإلكتروني كأداة قانونية وتقنية لا غنى عنها في هذا السياق، حيث يضمن سلامة المعاملات الإدارية والتزام أطرافها بهوياتهم الحقيقية، ويمنع إنكار التوقيع أو العبث بمضمون الوثائق، بفضل تقنيات التشفير والتوقيع الرقمي والبيومتري. إن المزج بين هاتين الآليتين – الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني – يُشكل ركيزة أساسية لبناء إدارة شفافة ونزيهة في الجزائر، قادرة على استعادة ثقة المواطن، وحماية المال العام، وترسيخ مبدأ المساءلة، في إطار قانوني وتقني متكامل يواكب متطلبات العصر، بحيث تطرقنا في المطلب الأول في الرقابة الإلكترونية وفي المطلب الثاني للتوقيع الإلكتروني.

### المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية كالية لمكافحة الفساد

تُعد الرقابة الإلكترونية وسيلة حديثة تعتمد عليها الإدارة لتحسين الأداء وكشف التجاوزات كإساءة استخدام المنصب أو تسريب البيانات، وهي تقوم على توظيف التكنولوجيا لمراقبة الموظفين ومتابعتهم. وتختلف جوهرياً عن الرقابة التقليدية البطيئة، فهي تعمل بشكل فوري ومستمر، وتتبع العمليات الإدارية لحظة بلحظة، وتوفر قاعدة بيانات شاملة لقرارات موضوعية بعيدة عن المحاباة. وفي هذا الفرع، سنتناول مفهوم الرقابة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري.

#### الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية:

الرقابة الإلكترونية هي نظام تقني متكامل يقوم على توظيف إمكانيات الحوسبة والبرمجيات المتخصصة لدعم العمليات الرقابية داخل المؤسسات، لا بهدف التفتيش الجاف، بل لتحقيق كفاءة اقتصادية حقيقية، وترشيد استنزاف الجهد والوقت والتكلفة، والوصول إلى النتائج المرجوة بأقل قدر من المخاطر وأقصى درجات الدقة. وهي في جوهرها آلية فنية دقيقة تعتمد على أدوات القياس والتقويم والمراجعة المستمرة للأداء

المؤسسي، لكشف مدى تحقق الأهداف الموضوعة، ومدى التزام المسار بالخطط المرسومة، بما يضمن الوصول إلى النتائج المنشودة بثقة وشفافية[1].

الرقابة الإلكترونية هي وسيلة فعالة تهدف إلى قياس مستوى الاحتراف داخل المؤسسة، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية. لكنها تتجاوز ذلك إلى أفق أوسع، إذ تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة من خلال تعزيز نظام العمل بما يكفل إيجاد ميزة تنافسية عالية، مع الالتزام الدقيق بالمعايير القانونية والتنظيمية المعتمدة. إنها ليست مجرد أداة رقابة صارمة، بل شريك ذكي في بناء النجاح المؤسسي المستدام[2].

## الفرع الثاني: خصائص الرقابة الالكترونية

تتميز الرقابة الإلكترونية بمجموعة خصائص منها[3]:

. قاعدة بيانات شاملة: تضم معلومات دقيقة عن أداء الوحدات التنفيذية، لدعم الإدارة العليا في اتخاذ القرارات.

. توفير الوقت والجهد: تقليل الجهد والوقت مقارنة بالأنظمة اليدوية مع الحفاظ على الدقة والشمولية.

. العمل عن بُعد: إمكانية أداء المهام الرقابية من أي مكان دون التقيد بزمان أو مكان محددين، مما يقلل المخاطر الميدانية.

. الكشف الآلي: اعتماد البرامج الرقابية على كشف الانحرافات وإصدار التثبيتات تلقائيًا دون تدخل يدوي من المفتش.

5. التركيز على الجوانب الجوهرية: الاهتمام بالعناصر الحساسة التي تؤثر مباشرة على أداء الوحدات التنفيذية، لتحديد عوامل النجاح أو الفشل.

6. تقييم أداء الموظفين: استخدام معايير دقيقة ومقاييس محددة لإصدار أحكام موضوعية حول مستوى الرضا عن العمل.

---

[1] أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد،« دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد»، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام، على الموقع الإلكتروني: www.magaha-iq، تاريخ الاطلاع: 18\05\2026، على الساعة: 12:25 صباحاً، ص ص. 93 ،94.

[2] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق ، ص56.

[3] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص66.

7. تحقيق وفورات مالية: قدرة النظام على تقليل التكاليف مع الحفاظ على دقة عالية في النتائج، مما يجعله ذا جدوى اقتصادية وقانونية، ويعزز فعاليته من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية[1] .

## الفرع الثالث: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد في الجزائر

تُعد الرقابة الإلكترونية من الأدوات الحديثة الفاعلة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لما تتمتع به من قدرة على الرصد الفوري، والكشف الدقيق للانحرافات، وتقليل الفجوة الزمنية بين حدوث الخلل وتصحيحه، مما يجعلها ركيزة أساسية في حماية المال العام وضمان الشفافية داخل المؤسسات:

### أولاً: السرعة والدقة في تحديد الانحراف والخلل الإداري

بفضل التطور التكنولوجي الكبير في مجال المعلومات، أصبحت الرقابة أكثر فعالية وجودة. فقد أتاحت الرقابة الإلكترونية إمكانية المراقبة الفورية عبر الشبكة الداخلية للمؤسسة، مما يسهم في تقليص الفجوة الزمنية بين لحظة حدوث الانحراف ولحظة تصحيحه. وهي عملية مستمرة تكتشف الخلل أولاً بأول من خلال تدفق المعلومات، والتشبيك بين جميع أعضاء المؤسسة بدءاً من المديرين وصولاً إلى المستهلكين. وهذا بدوره يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على متابعة مختلف العمليات وسير القرارات، وتصحيح الأخطاء في شتى أنواع المؤسسات[2].

### ثانياً: تجسيد مبدأ الشفافية في التعاملات الإدارية

تتحقق الشفافية عبر إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالقرارات والإجراءات والخدمات العامة بشكل كامل ومتساوٍ للجميع، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات عامة أو خاصة، وفي الوقت المناسب الذي يكفل تكافؤ الفرص في مختلف التعاملات الإدارية. فمن خلال الإدارة الإلكترونية، يستطيع المواطنون الوصول مباشرة إلى أي جهة مختصة، سواء كانت جهة رئيس قطاع أو وزير أو غيره. وبناءً على ذلك، تسهم الرقابة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والوضوح داخل العمل الإداري، إذ تمكن من مراقبة حسن سير المعاملات

---

[1] محمد موافق حديدة، إدارة ألعمال الحكومية، دار المناهج، عمان، ألاردن، 2002، ص60.

[2] فاتح بن زيطة، تقي الدين ناصري، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، الجزائر، 2023-2024، ص ص 43-44.

الإدارية من قبل جميع الأطراف، سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، أو من قبل طالب المعلومة أو متلقي الخدمة مهما كانت صفته[1].

**ثالثاً: تمكين المراقبين والمفتشين الإداريين من أداء مهامهم بفعالية**

ساهم اعتماد الإدارة على تكنولوجيا المعلومات في تفعيل عمل المفتشين والمراقبين، خاصة أثناء اكتشافهم لمكامن الفساد، وذلك من خلال تسهيل الربط الإلكتروني بين المنظومة الإلكترونية للأجهزة الرقابية والتشكيلات التنفيذية الخاضعة لرقابتها، على جميع المستويات التنظيمية. بالإضافة إلى توفير قنوات اتصال سريعة وفعالة بين مختلف أقسام المنظومة الرقابية، بما يمكنها من تحقيق مهامها، و من هذا، تحقق الرقابة الإلكترونية الاستخدام الأمثل والفعال لأنظمة شبكات المعلومات القائمة على الإنترنت، وما يعنيه ذلك من فحص وتدقيق ومتابعة شاملة وفورية لجميع العمليات والأنشطة الإدارية، وذلك لتحديد النقائص والانحرافات وإعطاء التنبيه بشأنها بشكل إلكتروني[2].

**رابعاً: المساهمة في تطوير أداء الموظفين العموميين**

يتحقق ذلك من خلال استخدام الإدارة العمومية لمختلف الوسائل التقنية في أداء مهامها وأنشطتها، سواء في تعاملاتها مع طالبي الخدمة أو مع موظفيها. وهذا المثال يبرز أهمية النشاط الرقابي الإلكتروني في دعم المهام الرقابية في أفضل الظروف، فأهم الوسائل الإلكترونية المستخدمة في هذا المجال: هي نظام البصمة لتسجيل حضور وانصراف الموظفين، وكاميرات المراقبة في المباني العمومية. كما تتم مراقبة العمليات التي يقوم بها الموظفون عبر أجهزة الحاسوب باستخدام أنظمة مخصصة لذلك، وذلك للتأكد من عدم قيامهم بأي عمليات أو إجراءات مشبوهة. بالإضافة إلى وجود كلمة مرور خاصة لكل مستخدم من مستخدمي الحواسب الآلية، ولا يمكن فتحها إلا بعد ورود رسالة نصية إلى هاتف الموظف تحمل رمز التفعيل الخاص به[3].

---

[1] رقاب محمد، مختاري لحسن، رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، المجلد06، العدد:خاص، المركز الجامعي شريف بوشوشة – أفلو، 2023، ص37.

[2] دراج صهيب، قاسم عبد السالم، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة نيل شهادة ماستر، التخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2025، ص43.

[3] رقاب محمد، مختاري لحسن، المرجع السابق، ص38.

## المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني الية لمكافحة الفساد

لم يعد التعامل الإلكتروني ممكناً دون ضمانات تحمي أطرافه وتؤكد هوياتهم وتوثق معاملاتهم، فجاء التوقيع الإلكتروني ليكون البديل الرقمي للتوقيع التقليدي، حيث يوفر الأمان والسرعة والموثوقية في عالم الإدارة الرقمية. وسنعرض في هذا الفرع مفهوم التوقيع الإلكتروني، ثم نسلط الضوء على دوره الفعال في مكافحة الفساد الإداري

### الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني

للتوقيع الالكتروني تعاريف مختلفة، تشريعية وفقهية:

**أولا/ التعريف التشريعي[1]:**

استُحدثت آلية التصديق الإلكتروني بموجب القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، وذلك في القسم الثاني من الفصل الثاني منه، والذي جاء تحت عنوان "التصديق الإلكتروني". حيث تُعتبر شهادة التصديق الإلكتروني وثيقة بشكل إلكتروني تثبت العلاقة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع نفسه.

كما نصت المادة 02 من القانون رقم 04-15، في فقرتها الأولى، على أن التوقيع الإلكتروني هو "تلك البيانات التي تكون بشكل إلكتروني، المرفقة أو المرتبطة منطقياً ببيانات إلكترونية أخرى، وتُستخدم كوسيلة توثيق".

وعليه، نلاحظ أن المشرع الجزائري عرّف التوقيع الإلكتروني من خلال إجراءات إنشائه وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى استخدامه لتوثيق هوية الموقع، وثبات قبوله في الشكل الإلكتروني لمضمون الكتابة[2].

**ثانيا/ التعريف الفقهي:**

---

[1] الفقرة 07 من المادة 02 من القانون رقم 04 -15، المؤرخ 11 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق االإلكترونيين، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436، الموافق ل10 فبراير.

[2] فضيلة يسعد، "القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 508.

وردت في الكتابات الفقهية عدة تعريفات للتوقيع الإلكتروني، منها أنه "عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات تعتمد على استخدام رموز أو أرقام بهدف إنشاء رسالة إلكترونية تحمل رمزاً مميزاً أو إشارة تعود إلى صاحب الرسالة الذي قام بنقلها إلكترونياً. ويُعتبر التوقيع الإلكتروني وسيلة قانونية لإثبات هوية المرسل، وتوثيق محتوى الرسالة، حيث يتم تشفيرها باستخدام خوارزمية تقوم على مفتاحين: أحدهما عام والآخر خاص بصاحب الرسالة[1].

و من جانب آخر من الفقه فقد توسع في التعريف، فوصفه بأنه "حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات ذات طابع فريد ومتميز، تسمح بتحديد هوية صاحب التوقيع وتميزه عن غيره". وهو بذلك ليس مجرد أداة تقنية، بل وسيلة ضرورية للمعاملات الإلكترونية في جميع مراحلها، من الإبرام إلى التنفيذ، فضلاً عن دوره في الحفاظ على سرية المعلومات والرسائل، مما يمنح الثقة والأمان للتعاملات الرقمية[2].

## الفرع الثاني: صور التوقيع الالكتروني

على عكس التوقيع التقليدي المتمثل في الإمضاء أو البصمة، فإن للتوقيع الإلكتروني عدة صور مختلفة حسب التقنية المستخدمة في منظومة التوقيع، وأهمها:

### أولا: التوقيع الرقمي

يُعتبر التوقيع الرقمي أهم صور التوقيع الإلكتروني، وذلك لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية أطراف العقد بدقة، بالإضافة إلى ما يوفره من درجة عالية من الأمان والثقة عند استخدامه وتطبيقه في إبرام العقود الإلكترونية. وهو في جوهره عبارة عن رقم سري أو رمز يقوم صاحبه بإنشائه باستخدام مفتاح ترميز عمومي، يُنتج مفتاحين مختلفين لكنهما مرتبطان رياضياً. ويتم الحصول على هذا الرمز من خلال سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير المتناظرة، مما يجعل تزويرها شبه مستحيل، ويمنح التعاملات الإلكترونية مصداقية قريبة من التوقيع اليدوي بل وتتجاوزها في بعض جوانب الأمان[3].

---

[1] رشيدة بوكر، "التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مستغانم، ديسمبر 2016، ص 68.

[2] رقاب محمد، مختاري لحسن، المرجع السابق،ص39.

[3] سامية بوالف، غيلاني الطاهر، "التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، الجزائر، المجلد 05، العدد الأول، جانفي 2020، ص 508.

**ثانيا: التوقيع البيومتري**

استمد هذا النوع من التوقيع تسميته من علم "البيومترولوجي"، وهو العلم الذي يدرس الخصائص الفريدة لكل إنسان، تلك الملامح التي لا تتكرر بين شخصين. فهو لا يعتمد على أرقام أو رموز يحفظها الشخص، بل على هويته الجسدية والسلوكية ذاتها. يشمل ذلك الصوت، بصمة قزحية العين، بصمات الأصابع، والشفتين. كما يتجاوز ذلك إلى السمات السلوكية المرتبطة بطريقة تعبيره عن نفسه، كدراسة خط يده، أو قياس درجة ضغط يده على القلم، وتحليل الاهتزازات الصادرة عنها أثناء الكتابة بحيث يغطي التوقيع البيومتري كل الصفات الطبيعية والسلوكية والجسدية التي تختلف من شخص لآخر، حيث يتم تخزين هذه الصفات للشخص الموقع باستخدام برامج معلوماتية معينة، وتُشغّل وتُحفظ إلكترونياً في الحاسوب، مما يجعل هذا التوقيع فريداً لا يُزَوَّر، لأنه مرتبط بجسد صاحبه وليس بما يعرفه أو يملكه فقط[1].

**ثالثا: التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني**

يعتمد هذا النوع من التوقيع الإلكتروني على استخدام قلم خاص مرتبط بجهاز آلي، حيث يقوم المستخدم بالتوقيع به فوق شاشة مخصصة لذلك، أو على شاشة الحاسوب إذا كانت مهيأة لقراءة التوقيع. تتم هذه العملية على مرحلتين[2]:

-المرحلة الأولى: يتم إدخال التوقيع إلى الجهاز ثم تشفيره، وذلك بهدف منع التزوير وجعل عملية التزييز شبه مستحيلة.

-المرحلة الثانية: بعد التوقيع، تتم مقارنة التوقيع الجديد مع التوقيع القديم المخزن مسبقاً في الجهاز، وذلك باستخدام آلية خاصة تقوم بقياس حجم وشكل التوقيع. ثم تظهر النتيجة: إذا كان مطابقاً يُقبل، وإذا لم يكن مطابقاً يُرفض.

---

[1] محمد ناصر حمودي، العقد الإلكتروني المبرم مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 338.

[2] إبراهيم بن سطام بن خلف العنزي، التوقيع الإلكتروني وحمايته الجنائية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص ص 53 54 .

وجوهر استخدام القلم الإلكتروني هو نقل التوقيع المكتوب بخط اليد من وثيقته الأصلية إلى الملف المستهدف باستخدام جهاز ماسح ضوئي (إسكانر)، وبناءً على ذلك، يمكن تحويل الوثيقة التي وقعها صاحبها إلى شخص آخر عبر شبكة الإنترنت و يضمن هذا النوع من التوقيع الإلكتروني الجمع بين التوقيع التقليدي بخط اليد والتوقيع الإلكتروني عبر القلم الإلكتروني، مما يكرس المصداقية والسرعة الخاصة بالتوقيعات، ويحول دون إنكار أي موقع لتوقيعه. وهذه الملاحظة تؤكد ما توفره الوسائل البيومترية من دقة من خلال طريقة التوقيع بالقلم الإلكتروني، الذي يكاد يصمم بصمة الأصبع[1].

**رابعا: لتوقيع بواسطة البطاقة الممغنطة والرقم السري**

تُعد هذه الوسيلة من أكثر طرق التوقيع الإلكتروني استخداماً وانتشاراً، خاصة في المجال البنكي، حيث تتطلب وجود جهاز إلكتروني متصل بالإنترنت، وتبزز أهميتها في تمكين العملاء من تنفيذ عمليات مالية مثل السحب النقدي ضمن حدود معينة أو تسديد أثمان السلع والخدمات عبر أجهزة مخصصة لذلك، وتُصدر هذه البطاقات عادة من طرف البنوك أو مؤسسات الائتمان بهدف تخفيف الضغط على فروعها، بحيث يمكن للعميل إجراء معاملاته المصرفية مباشرة عبر الصرافات الآلية، ويشترط في هذه العملية إدخال البطاقة في الجهاز الذي يتعرف عليها، ثم يُطلب من العميل إدخال رقمه السري، مما يضمن أن العملية تُنفذ من قبل صاحب الحساب فقط، ويُعد الاعتماد على الرقم السري عنصر أمان بالغ الأهمية، إذ أن حيازة البطاقة وحدها لا تكفي لاستخدامها دون معرفة هذا الرقم[2].

## الفرع الثالث: دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد في الجزائر

يُعد اعتماد التوقيع الإلكتروني عنصراً محورياً في مختلف المعاملات الإدارية، فهو لا يقتصر على كونه بديلاً رقمياً للتوقيع التقليدي، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز مستويات الأمن والحفاظ على السرية والخصوصية في التعاملات، مما يضع حداً لمختلف مظاهر البيروقراطية ويعزز الثقة بين المتعاملين. فتقنية التوقيع الإلكتروني تتيح حفظ سرية المعلومات والرسائل المرسلة، وتمنع أي إمكانية للاطلاع عليها أو تحريفها أو تعديلها من قبل أي شخص غير مخول، كما تحدد هوية المرسل والمستقبل بطريقة إلكترونية دقيقة، مما يمكن من كشف أي تلاعب أو تحريف، ويؤكد مصداقية الشخص المتعامل، وهذا بدوره يقلل من مختلف

[1] بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، المرجع السابق، ص 65.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص72.

أشكال الفساد الإداري لما يفرضه من صعوبة بالغة في التزوير أو العبث و تحتاج الإدارة الإلكترونية إلى ضمانات قانونية وتقنية لحماية المتعاملين والعاملين معها، وهذا ما يستدعي تدخل الهيئات التشريعية لتنظيم التوقيع الإلكتروني، باعتباره آلية لحماية المعلومات وأهم وسائل ضمان الوثائق المرسلة، وذلك من خلال توفير حماية أكبر للمعطيات الشخصية عن طريق التشفير الإلكتروني[1].

– يتجلى دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري من خلال خصائصه المتفردة التي تجعله أداة فعّالة لضمان الشفافية والمساءلة؛ فهو يعتمد على عناصر خاصة بالشخص الموقع تتخذ شكل إشارات أو أرقام أو حروف، ويرتبط برسالة إلكترونية يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تخزينها إلكترونياً، كما يمكن من تحديد شخصية الموقع وتمييزه والتعبير عن رضاه بمضمون المحرر، مما يساعد جميع المؤسسات في حماية نفسها من عمليات تزوير التوقيعات التي تُعتبر إحدى أدوات الفساد الإداري الأكثر شيوعاً[2].

## المبحث الثاني: مستقبل التحول الرقمي في مكافحة الفساد في الجزائر

إن الحديث عن مستقبل التحول الرقمي في الجزائر لم يعد ترفاً نظرياً أو رؤية مستقبلية بعيدة المنال، بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها تحديات الحاضر وتعقيدات الإدارة المعاصرة، خاصة في مجال مكافحة الفساد الإداري الذي لا يزال يشكل عقبة كأداء أمام التنمية الشاملة. فمع تزايد الإقرار بأن الآليات التقليدية وحدها لم تعد كافية لرصد التجاوزات وكشف الانحرافات، تتجه الأنظار نحو دور التحول الرقمي المتسارع في بناء إدارة شفافة ونزيهة، قادرة على استعادة ثقة المواطن وحماية المال العام. ويمثل مستقبل هذا التحول في الجزائر فرصة حقيقية للانتقال من مرحلة الترقيع الرقمي الجزئي إلى مرحلة التكامل التكنولوجي الشامل، حيث تتلاقى الرقابة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وتقنية سلاسل الكتل (بلوك تشين) في منظومة واحدة تعمل على رصد الفساد قبل وقوعه، وتوفير أدلة رقمية قاطعة عند حدوثه، وتقليص هامش التدخل البشري الذي يُعتبر المنفذ الرئيسي للفساد. غير أن هذا المستقبل الواعد يظل رهناً بعدة شروط، أبرزها توفر الإرادة السياسية الحقيقية، وإصلاح التشريعات بما يتوافق مع المتطلبات التقنية، والاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة، ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة داخل المجتمع والإدارة

[1] رقاب محمد، مختاري لحسن، المرجع السابق،ص41.

[2] يوسف مسعودي، "مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في التشريع الجزائري: دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد الأول، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2017، ص 84.

على حد سواء. وفي هذا المبحث، سنحاول استشراف آفاق هذا المستقبل، وتحليل الفرص والتحديات التي تنتظر مسار التحول الرقمي في الجزائر، ودوره المحوري في اجتثاث جذور الفساد الإداري. بحيث تطرقنا في المطلب الأول عن التحديات التي تواجه الرقمنة والحلول المقترحة، و المطلب الثاني التوجيهات المستقبلية في مكافحة الفساد في الجزائر.

## المطلب الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة والحلول المقترحة

في ظل التحول التكنولوجي المتسارع، أصبحت الرقمنة محوراً أساسياً لتقدم المجتمعات نحو العصر الرقمي، غير أن هذا المسار لا يخلو من تحديات معقدة تعيق تحقيق أقصى استفادة منه، وتشمل هذه التحديات الجوانب الإدارية والبشرية والمالية والتشريعية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى دراسة معمقة لهذه المعوقات، ثم اقتراح حلول فعالة تساهم في تسيير عملية التحول الرقمي بنجاح.

### الفرع الأول: التحديات التى تواجه الرقمنة

تُعد الرقمنة من أبرز ملامح العصر الحديث، وواحدة من أهم ثمار الفكر الإداري المعاصر، إذ تسهم في تحسين الكفاءة وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات. ومع ذلك، فإن مسار التحول الرقمي ومحاولة تطوير المنظمة وفق متطلباته لا يخلو من التحديات، بل عادة ما يصاحبها عدة صعوبات تحول دون تحقيقها بنجاح. وقد صنف الباحثون هذه المعوقات إلى جوانب متعددة، سواء كانت إدارية، أو بشرية، أو مالية، أو تشريعية:

**أولا/ التحديات الإدارية و الأمنية**

**أ-التحديات الإدارية[1]**

تواجه عملية الرقمنة في المؤسسات الإدارية عدة عقبات إدارية، من أبرزها:

- **غياب الاستراتيجية الفعالة:** عدم وجود رؤية واضحة وطويلة المدى لتطبيق الرقمنة، مما يجعل الجهود المبذولة متفرقة وغير منسجمة مع أهداف المؤسسة.

[1] دراج صهيب، قاسم عبد السالم، المرجع السابق، ص ص 44 45.

- **غموض المفاهيم والمصطلحات:** عدم وضوح المعنى الحقيقي للرقمنة ومتطلباتها لدى القائمين على الإدارة، مما يؤدي إلى تبني مفاهيم خاطئة أو غير مكتملة.

- **غياب التخطيط والتدريب المناسبين:** عدم إعداد خطط تنفيذية واقعية قبل الشروع في التحول الرقمي، إلى جانب غياب برامج تأهيل وتدريب كافية للموظفين، مما يجعلهم غير مستعدين لمواكبة هذا التحول.

**ب/تحديات الأمنية[1]**

تتمثل أبرز المعوقات الأمنية التي تواجه التحول الرقمي في عدة جوانب، منها:

- **الخوف من الاختراق:** يشعر المتعاملون مع الإدارات الإلكترونية بالقلق من نجاح محاولات اختراق الأنظمة التي يتعاملون معها، خشية أن تؤدي هذه الاختراقات إلى حذف أو تدمير بياناتهم الشخصية، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة أو غير قانونية. وهذا ما كرسه الأمر رقم 09-04 المتعلق بقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

- **نقص برمجيات الرقابة:** تعاني الكثير من الإدارات من الافتقار إلى برمجيات متخصصة قادرة على التحكم في عمليات الاختراق المتعمدة ورصدها بشكل فعال.

- **تحديات أمن المعلومات المتنوعة:** تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقاً واسعاً من العناصر، بعضها يتعلق بالجانب الفني والتقني المرتبط بالأنظمة والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على تشغيل وإدارة هذه الأنظمة حول العالم.

**ثانياً: التحديات البشرية[2]**

يُعد نقص الموارد البشرية القادرة على مواكبة العصر الرقمي من أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات في تطبيق تكنولوجيا الحديثة، وتتمثل هذه التحديات في:

- ✓ ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستويين الاجتماعي والتنظيمي، مما يجعل استيعاب التحول الرقمي أمراً صعباً.

---

[1] دراج صهيب، قاسم عبد السالم، المرجع السابق، ص45.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص77.

- ✓ قلة برامج التدريب في مجال التقنيات الحديثة المتطورة داخل المنظمات.
- ✓ نقص الخبرات لدى المديرين وندرة تقديم حوافز مادية تشجعهم على التطوير.
- ✓ الخوف والرهبة من استخدام الحاسوب لدى العاملين، وضعف المعرفة الكافية بتطبيقاته.
- ✓ ضعف التشجيع من قبل المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ✓ قصر نظرة الموظفين تجاه المشروعات التقنية، حيث يركزون فقط على ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات، دون النظر إلى إيجابياتها وفوائدها.
- ✓ مقاومة التغيير، وهي من أبرز التحديات التي تواجه مشاريع التحول الرقمي مثل مشروع الجزائر الإلكترونية، حيث يسود رفض لكل ما هو جديد داخل مختلف الإدارات والمؤسسات. ويعود ذلك، وفق ما يمكن قوله، إلى وجود ثقافة تنظيمية راسخة بين الموظفين والقادة الإداريين يصعب تجاوزها، بسبب سيطرة التنظيمات غير الرسمية عليها، بل إن الأمر يتجاوز ذلك، فالموظف أو القائد الجزائري يغلب عليه طابع البيروقراطية السلبية التي أثقلت الدولة وكبحت تنميتها، وهذا دليل على عدم تقبل الإدارة الإلكترونية سواء من طرف الجمهور الداخلي (الموظفين) أو الخارجي (المواطنين)[1].

**ثالثاً: التحديات المالية**

تتمثل المعوقات المالية التي تحول دون نجاح التحول الرقمي في عدة نقاط، منها[2]:

- ✓ ضعف المخصصات المالية لدى الإدارات، مما يعيق تنظيم المحاضرات والندوات والدورات التكوينية وورشات العمل الضرورية لبناء القدرات، كما يشمل ذلك ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات والإدارة الإلكترونية بصفة عامة.
- ✓ ارتفاع التكلفة المالية لأجهزة ومعدات الإدارة الإلكترونية، مما يجعل توفيرها عبئاً على ميزانيات العديد من المؤسسات.
- ✓ عدم إعداد بنية تكلفة متكاملة، إذ أن تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية الناجحة يلزم متخذي القرار بوضع أهداف واضحة لتبادل البرامج وتقدير حجم الموارد اللازمة لتحقيق تلك الغايات بشكل مسبق ودقيق.

---

[1] قادة بن عبد الله نوال، بن حمو محمد سعيد، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 02، 2022، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، ص ص 589-590.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص77.

- ✓ ارتفاع تكاليف الصيانة لأجهزة الحاسوب وبرامج الإدارة الإلكترونية، إلى جانب نقص الأيدي العاملة ذات الكفاءة والخبرة في هذا المجال، مما يزيد من الأعباء المالية ويعوق الاستدامة.

**رابعاً: التحديات التشريعية**

- ✓ تتمثل المعوقات التشريعية التي تعيق التحول الرقمي في عدة جوانب، منها[1]:
- ✓ عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول بها لتطبيقها على الإدارة والمعاملات الإلكترونية، إذ أن القوانين القديمة لم تصمم لمواكبة طبيعة التعاملات الرقمية.
- ✓ غياب تشريعات تجرم الاختراقات، حيث لا توجد قوانين كافية تجرم اختراق شبكات الإدارة الإلكترونية وتضع عقوبات رادعة لمرتكبي هذه الجرائم، مما يزيد من الشعور بعدم الأمان لدى المتعاملين مع هذه الأنظمة.
- ✓ احتياج وضع التشريعات إلى جهد ووقت طويلين، فالواقع الإداري يحتاج إلى فترة زمنية كبيرة لصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لممارساته والضابطة لمعاملاته، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعميم هذه التشريعات دولياً أو على الأقل الاعتراف بها بين الدول، خاصة أن المعاملات الإلكترونية قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

**خامسا/ التحديات التقنية**

تتمثل المعوقات التقنية التي تعيق التحول الرقمي في عدة جوانب، منها[2]:

- ✓ صعوبات تشغيل الحاسوب في بعض البيئات المؤسساتية، حيث لا تتوفر الظروف المناسبة لاستخدام التقنيات الحديثة بسلاسة.
- ✓ ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة، حتى داخل المؤسسة الواحدة، مما يؤدي إلى عدم التوافق والتناغم بين الأنظمة المختلفة.
- ✓ تقادم الأجهزة والبرامج المستخدمة، إذ تعمل العديد من المؤسسات بأجهزة وبرامج قديمة لم تعد قادرة على مواكبة متطلبات العصر الرقمي.
- ✓ ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في بعض المناطق أو المؤسسات، مما يجعل الاتصال بالإنترنت وتبادل البيانات أمراً صعباً أو غير مستقر.

---

[1] المرجع نفسه،ص77.

[2] دراج صهيب، قاسم عبد السالم، المرجع السابق، ص47.

- ✓ ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية بشكل عام، مما يحد من قدرتها على اللحاق بركب التحول الرقمي العالمي.
- ✓ ندرة اتباع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهيزات الخاصة بالإدارة الإلكترونية، فتكون المشتريات والتجهيزات غير مدروسة بشكل كافٍ.
- ✓ قلة توافر المبرمجين الفنيين، ونقص البرامج المؤهلة للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، مما يجعل الاعتماد على الذات في هذا المجال صعباً.

## الفرع الثاني: الحلول المقترحة:

لتحقيق انتقال فعال وناجح نحو الرقمنة، لا بد من مقاربة شاملة تتناول مختلف الجوانب البشرية والتشريعية والتقنية، ويمكن إجمال الحلول المقترحة فيما يلي[1]:

- ✓ رفع كفاءة العنصر البشري

لا يمكن لأي نظام رقمي أن ينجح دون أفراد قادرين على تشغيله وتطويره، لذلك من الضروري وضع خطط تدريبية واضحة ومستمرة تركز على التقنيات الحديثة، مع تحفيز الموظفين على التعلم الذاتي وكسر حاجز الخوف من التكنولوجيا.

- ✓ إشراك القانونيين والتقنيين في صياغة التشريعات

إن القوانين المنظمة للتحول الرقمي لا يمكن أن تخرج من عباءة القانونيين وحدهم، بل لا بد من إشراك الخبراء التقنيين في صياغتها لضمان توافقها مع الواقع التقني الفعلي، مما يخلق تشريعات قابلة للتطبيق وفعالة في نفس الوقت.

- ✓ تعزيز الوعي المجتمعي ونشر الثقافة التكنولوجية

لكي ينجح مسار التحول الرقمي، ينبغي تكثيف الجهود لنشر الثقافة التكنولوجية بين مختلف فئات المجتمع ومؤسسات الدولة، من خلال حملات التوعية ودمج المفاهيم الرقمية في المناهج التعليمية والإعلامية، فهذه الثقافة هي الضمان الحقيقي لاستدامة التحول.

- ✓ تهيئة البنية التحتية الأساسية

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص78.

لا يمكن للحكومة أن تؤدي أعمالها رقمياً دون توفر بنية تحتية صلبة، ويتم ذلك عبر توفير نظم اتصالات فعالة وسريعة وآمنة تسمح بنقل البيانات والمعلومات وتدفقها من وإلى المصالح والدوائر الحكومية، ووصولاً إلى جمهور المتعاملين من المواطنين ومنشآت الأعمال، مع ضمان جودة الخدمة واستمراريتها في جميع المناطق.

## المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية في مكافحة الفساد في الجزائر

مع الطفرة التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم، باتت الشبكات الإجرامية تستغل هذه التحولات لتطوير أساليبها في ارتكاب جرائم الفساد الإداري بطرق معقدة يصعب رصدها، مما شكل تحدياً كبيراً أمام الجهات المختصة الوطنية والدولية، خاصة مع قصور الوسائل التقليدية عن مواكبة هذه التغيرات وارتباطاً بضعف آليات التعاون الدولي. لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات المكافحة، من خلال اعتماد تقنيات متطورة تتماشى مع طبيعة هذه الجرائم المستحدثة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكتشين، إضافة إلى ضرورة وضع إطار قانوني وطني ينظم استخدام هذه التكنولوجيا.

### الفرع الأول:الذكاء الإصطناعي

بحيث سنتطرق إلى تعرف إلى الذكاء الإصطناعي و ما يحتوي من خصائص ما هي طرقه في مجال مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه.

**<u>أولا–تعريف الذكاء الإصطناعي:</u>**

يلاحظ تنوع واضح في التعريفات المقدمة لمفهوم الذكاء الاصطناعي، ويعود هذا التعدد بالأساس إلى تباين وجهات النظر لدى الباحثين والعلماء، فكل منهم ينظر إلى هذه التقنية من زاويته الخاصة، إضافة إلى غياب تعريف موحد يحظى بإجماع علمي ويحدد بدقة ماهية هذا المفهوم. من أبرز التعريفات المتداولة في هذا السياق: "هو تلك العملية التي تعمل على محاكاة القدرات العقلية والإدراكية للإنسان من خلال أنظمة الكومبيوتر، ومن أبرز هذه القدرات القدرة على الاستدلال والتعلم والبحث عن حلول للمشكلات والتفاعل مع المحيط الخارجي"[1]. وقد عُرف الذكاء الاصطناعي هنا من الناحية التقنية، حيث يشير إلى أن التكنولوجيا

[1] حادي حمزة، حمليل صالح، "فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري"، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2025، ص 204.

تكتسب القدرة البشرية على أداء المهام التي تتطلب الذكاء. كما يعرف أيضاً بأنه "نظرية تطوير أنظمة الكمبيوتر القادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاءً بشرياً، مثل الإدراك البصري، والتعرف على الكلام، واتخاذ القرار، وترجمة اللغات"[1].

وتم تعريفه أيضاً بأنه "أحد أهم فروع علم الحاسوب التي تعنى بإنشاء تقنيات وبرمجيات لها القدرة على محاكاة السلوك البشري". وكما هو معروف، فإن الحاسبات الآلية تتمتع بمجموعة من القدرات كإجراء العمليات الحسابية، ومعالجة الأرقام والحروف، وتخزين المعلومات وإعادة استرجاعها، فضلاً عن اتخاذ بعض القرارات البسيطة. لذلك فإن الذكاء الاصطناعي يهدف إلى محاكاة عمليات الإدراك والاستنتاج المنطقي التي يجيدها الإنسان، ولكن بشكل آلي وبسرعة كبيرة ودقة عالية[2].

بناءً على ما ورد في مختلف التعريفات السابقة، يمكن استخلاص أن الذكاء الاصطناعي يُعد مجالاً من مجالات علم الحاسوب يُعنى بتصميم أنظمة قادرة على محاكاة السلوك الذكي للبشر، وذلك من خلال تمكين الآلة من أداء مهام تتطلب قدرات معرفية كالاستدلال والإدراك واتخاذ القرارات، وهي المهارات التي يُتقنها العقل البشري[3].

**ثانيا/خصائص الذكاء الإصطناعي:**

أ-القدرة على الاستدلال:

تُعد مهارة الاستدلال من أبرز العمليات المنطقية التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تتمكن هذه الأنظمة من تحليل البيانات والتعرف على الأنماط المتكررة بكفاءة تفوق قدرات الإنسان. ويستند هذا النوع من الاستدلال إلى قاعدة معرفية واسعة، مما يمكن النظام من الوصول إلى حلول فعالة انطلاقاً من

[1] منسل كوثر، "تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2022/2023، ص477.

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص79.

[3] المرجع نفسه،ص79.

المعلومات والمعطيات المتاحة مسبقاً. كما تعتمد هذه الأنظمة على تخزين حلول محتملة، وتطبيق قواعد منطقية واستراتيجيات استنتاجية للوصول إلى قرارات دقيقة ومدروسة[1].

ب–تقليل فرص الخطأ البشري

تقليل فرص الخطأ البشري: تتمثل إحدى أهم مزايا الذكاء الاصطناعي في تقليص نسبة الأخطاء الناتجة عن العامل البشري، إذ تعتمد هذه الأنظمة على تحليل دقيق للبيانات من خلال خوارزميات محددة، دون أن تتأثر بالعوامل النفسية أو الانفعالية التي قد تؤثر في قرارات الإنسان. وبهذا تحقق نتائج أكثر دقة وموضوعية، نظراً لاعتمادها على نماذج مبرمجة مسبقاً تضمن سلاسة معالجة المعلومات[2].

ج–القدرة على التعلم

تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التعلم المستمر من التجارب السابقة، حيث تطور أداءها تدريجياً بالاستفادة من الأخطاء والمعطيات السابقة. كما أنها تحتفظ بالمعلومات بشكل دائم دون أن تخضع لعامل النسيان كما هو الحال لدى البشر، مما يجعلها ذات كفاءة عالية في معالجة المهام المتكررة وتحسين الأداء بمرور الوقت[3].

**ثالثاً/ تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال المكافحة والوقاية من الفساد الإداري**

أصبح الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي أمراً ضرورياً لتعزيز الآليات التقليدية المستخدمة في مكافحة الفساد الإداري، وتفعيلها بهدف منع انتشار الفساد وإزالة الأسباب المؤدية إليه، خاصة أن هذه الآليات تظل محدودة الفعالية نسبياً في مجالات مثل الصفقات العمومية. وسنتناول فيما يلي كيفية استغلال الذكاء الاصطناعي للحد من الفساد الإداري و منه[4]:

1/تطبيق الذكاء الاصطناعي في عملية التوظيف

---

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص80.

[2] بوزون سعيدة، "كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي"، مجلة المعيار، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1، المجلد 28، العدد 04، الجزائر، 2024، ص 580.

[3] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص80.

[4] المرجع نفسه، ص ص ص 81 82 83.

تلعب أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تنظيم عمليات التوظيف داخل الإدارات العمومية، حيث تقوم بفرز طلبات الترشح للوظائف أو الترقيات، من خلال مقارنة البيانات المدخلة على المنصات الرقمية المعتمدة من الجهات المختصة، بالمؤهلات العلمية والخبرات المهنية للمترشحين، مع مراعاة الضوابط القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وتعزز هذه التقنية مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، باعتمادها على معايير الجدارة والكفاءة في اختيار الأنسب لشغل المناصب العمومية، مما يضمن الحماية والشفافية في عملية التوظيف.

2/ تطبيق الذكاء الاصطناعي في تسيير المرفق العام

يُعد إدماج الذكاء الاصطناعي في تسيير القطاع العام وسيلة فعالة لتحسين أداء المرافق العمومية، إذ يسهم في تطوير جودة الخدمات من خلال تسريع الإجراءات وتنسيقها، وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة، مما ينعكس إيجاباً على رضا المواطنين. كما أن الاعتماد على المنصات الإلكترونية المزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تقليص فرص الفساد الإداري كالرشوة أو التلاعب، ويسهم في تكريس الشفافية والثقة في الإدارة، من خلال تقليص التدخل البشري في سير المعاملات الإدارية.

3/ تطبيق الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإثراء غير المشروع وتتبع الأموال

يُعد توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل ومعالجة البيانات الخاصة بالإقرارات الإلكترونية المقدمة من قبل الموظفين العموميين الملزمين قانوناً بالإفصاح عن ممتلكاتهم، وسيلة فعالة لتعزيز جهود الكشف عن جريمة الإثراء غير المشروع ومكافحتها. إذ تتيح هذه التكنولوجيا الحديثة إمكانيات متقدمة في تحليل المعلومات المالية المشبوهة، من خلال الاستفادة من تقنيات مثل التعلم الآلي والتعلم العميق، التي تسهم في رصد المؤشرات الدالة على ممارسات غير قانونية كغسيل الأموال، مما يعزز قدرة الجهات المختصة على التدخل بفعالية.

4/تطبيق الذكاء الاصطناعي في تفعيل آليات البحث والتحري عن جرائم الفساد

أضحى توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال التحري عن جرائم الفساد عاملاً في زيادة الكفاءة التحليلية والوصول إلى نتائج دقيقة في الاستدلال والتقصي، وغالباً دون الحاجة إلى تدخل مباشر من العنصر البشري. وتعد تقنية البيانات الضخمة إحدى أبرز أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في هذا السياق، إذ تمكن من الربط بين معلومات مكافحة الجريمة ومصادر البيانات الرقمية، وذلك من خلال

منصات إلكترونية. تمر البلاغات بمراحل متعددة تبدأ بالتنسيق والتحقق من مدى جديتها، لتنقل بعدها إلى مرحلة التحري عن المعلومات المتعلقة بالوقائع والأشخاص ذوي الصلة، عبر تحليل البيانات وربطها بتقنيات التقييم والمقارنة والفحص الرقمي.

ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأنظمة يطرح تحديات قانونية، من أبرزها ضرورة احترام الضوابط والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الإجرائية، باعتبار أن أي مخالفة لها قد تؤدي إلى بطلان الإجراءات. كما أن الأدلة المستخلصة عن طريق هذه الوسائل التقنية لا يمكن اعتمادها قانونياً ما لم تُجمع وفقاً لأحكام القانون، مما يستوجب إعادة النظر في التشريعات ذات الصلة، بما يضمن توافق الوسائل التكنولوجية المستحدثة مع مبادئ الشرعية الإجرائية، ويراعي في الوقت ذاته التحولات التي طرأت على أنماط الجريمة المعاصرة.

5/تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال الصفقات العمومية

إن التوجه نحو رقمنة الصفقات العمومية من خلال اعتماد نظام تعاقد إلكتروني متكامل مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في تسيير الطلب العمومي. إذ يسهم هذا التحول في تقليص التدخل البشري في مراحل إبرام الصفقات، مما يعزز فعالية الرقابة الإدارية، ويسد الثغرات التي كانت تستغل سابقاً للإخلال بقواعد الشفافية والنزاهة. كما أن الدمج بين التعامل الإلكتروني والذكاء الاصطناعي يتيح تتبع العمليات بدقة، ويعزز حسن تسيير المال العام من خلال ترشيد النفقات وتحقيق النجاعة المطلوبة.

وقد برزت فعالية هذه التكنولوجيات بوضوح في بعض التجارب الدولية، على غرار تجربة أوكرانيا التي أطلقت سنة 2016 منصة إلكترونية مفتوحة للمشتريات العمومية تُعرف باسم "Dozono". وتتميز هذه المنظومة بقدرتها على رصد المؤشرات غير الاعتيادية باستخدام تقنيات التعلم الآلي، مما يتيح لها التعرف على الصفقات المشبوهة أو التي تنطوي على تلاعبات. وقد ساهم هذا النظام في تحسين تصنيف أوكرانيا ضمن مؤشر مدركات الفساد، نظراً لما وفره من آليات فعالة في كشف التجاوزات وتحقيق الشفافية[1].

خلاصة:

[1] عشاش حمزة، "التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية في التشريع الجزائري"، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (ل.م.د) في القانون، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2022، ص 50.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول إن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في جهود مكافحة الفساد لم يعد خياراً، بل بات ضرورة تفرضها التطورات الراهنة. غير أن هذا المجال لا يخلو من إشكالات قانونية معقدة، أبرزها غموض الإطار القانوني المنظم لطبيعة الذكاء الاصطناعي، لا سيما من حيث إمكانية منحه صفة الشخصية القانونية، بالإضافة إلى صعوبة تكييف المسؤولية الجزائية الناتجة عن أفعاله، في ظل قصور التشريعات الحالية عن مواكبة هذه المستجدات التقنية.

## الفرع الثاني: تقنية البلوك تشين ودورها في مكافحة الفساد

أولا/ مفهوم تقنية البلوك تشين

ظهرت تقنية "البلوك تشين" (أو سلسلة الكتل) بدايةً كركيزة أساسية لعملة البيتكوين المشفرة، وحققت نجاحاً ملحوظاً في المجال المالي والاقتصادي، ومع مرور الوقت لفتت مرونتها وتعدد استخداماتها انتباه المسؤولين وصناع القرار، مما دفعهم إلى دراسة سبل توظيفها في تحسين أداء القطاع العام وتعزيز كفاءته. يتكون المصطلح من كلمتين: "Block" وتعني كتلة، و"Chain" وتعني سلسلة، مما يعكس طبيعة هذه التقنية في تسجيل المعاملات، حيث توثق كل عملية تتم ضمن الشبكة في كتلة منفصلة، ثم تربط هذه الكتل ببعضها البعض بشكل متسلسل لتشكل ما يُعرف بسلسلة الكتل. وعلى الرغم من حداثة هذه التكنولوجيا، إلا أنها أثبتت قدرة عالمية على التكيف، ولم يتم الاتفاق بعد على تعريف موحد لها، فقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها "نظام يتم فيه الاحتفاظ بسجل للمعاملات التي تمت باستخدام البيتكوين أو أي عملة مشفرة أخرى، من خلال أجهزة حاسوب مرتبطة بشبكة نظير إلى نظير". كما عرفت بأنها "دفتر أستاذ رقمي لا مركزي يتم فيه تسجيل المعاملات وإضافتها بترتيب زمني بهدف إنشاء سجلات دائمة وغير قابلة للتلاعب". ويرى البعض أنها "قاعدة بيانات موزعة للسجلات أو سجل عام للمعاملات أو الأحداث الرقمية التي تم تنفيذها ومشاركتها بين الأطراف، حيث يتم التحقق من كل معاملة بتوافق أغلبية المشاركين في النظام، وبمجرد تسجيل المعلومات فيها لا يمكن محوها أو تعديلها"[1]. ومن وجهة نظر تقنية، تُعرف البلوك تشين بأنها "تقنية مبتكرة لتخزين السجلات والمعاملات والعقود والاتفاقيات، وهي عبارة عن دفتر أستاذ موزع مفتوح، يتم تشغيل قاعدة البيانات فيه بواسطة عقد في الشبكة وتخزينها باستخدام خوارزميات إجماع مختلفة"[2]. يقوم هذا السجل الرقمي على

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص84.

[2] منسل كوثر، شاوش حميد، "تفعيل تقنية البلوك شين في القطاع العام: رؤية مستقبلية للحكومة الذكية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 1254.

بنية تتألف من كتل مترابطة ومتزايدة، تحتوي كل منها على بيانات مشفرة ومختومة زمنياً، ومع كل إضافة لكتلة جديدة يتم توزيع بياناتها تلقائياً عبر جميع العقد المشاركة في الشبكة بطريقة لا مركزية دون الحاجة إلى وسيط مركزي، مما يجعل المعلومات متاحة لكافة المشاركين، ولا يمكن إدراج أي معاملة جديدة إلا بعد موافقة جماعية من الأطراف المعنية، وهذا ما يعزز مستوى الأمان ويحد من إمكانية التلاعب، ويسجل أعلى درجات الشفافية والثقة[1].

**ثانيا/ توظيف تقنية البلوك تشين في الحد من الفساد الإداري:**

تعد تقنية البلوك تشين من الأدوات الفعالة في التصدي للفساد، نظراً لطبيعتها اللامركزية واعتمادها على تقنيات تشفير متقدمة، مما يعزز شفافية البيانات ويحافظ على سلامتها. وفيما يلي أبرز صور مكافحة الفساد الإداري باستخدام هذه التقنية:

1/ إلغاء الوساطة:

تُسهم تقنية البلوك تشين في تعزيز النزاهة والأمان والموثوقية في إدارة البيانات، من خلال إرساء نظام لا مركزي يقلل الاعتماد على الوساطة، ويحد من القرارات الفردية التعسفية. وبذلك تُسد العديد من الثغرات التي تستغلها ممارسات الفساد الإداري، التي تتجلى في إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصلحة شخصية أو جماعية بما يخالف القوانين والمعايير الأخلاقية. وتُعد الرشوة مثالاً بارزاً على هذا النوع من الانحرافات. ومن خلال تقليص تدخل العنصر البشري وتعزيز الشفافية، يمكن تفادي ظواهر المحسوبية والوساطة، مما يُحسن جودة الأداء وفعالية الخدمات العامة[2].

2/ القضاء على إجراءات التعقيد البيروقراطي:

تُعد البيروقراطية المفرطة من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات العامة، إذ تتجلى في تعقيد الإجراءات وضعف الكفاءة نتيجة تعدد الوسائط وكثرة هدر الوقت والجهد. غير أن استخدام العقود الذكية (Smart Contracts) يسهم بشكل فعال في تبسيط هذه الإجراءات، من خلال تقليص عدد المتدخلين وإتمام العمليات بشكل آلي، مما ينعكس إيجاباً على تقليل التكاليف وتحقيق وفورات مالية لصالح الخزينة

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص84.

[2] عقاقبة عبد العزيز، بلهادي سعيدة، "الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد: نظام سلسلة الكتل الموزعة (البلوك تشين) نموذجاً"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 983.

العامة. كما أن هذه العقود تُنجز تلقائياً وفق شروط محددة، مما يوفر الوقت والموارد لجميع الأطراف المعنية[1].

3/ نزاهة التصويت وشفافية العمليات الانتخابية من خلال الهوية الرقمية:

تشهد المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد بدرجات مرتفعة تحديات كبيرة على مستوى نزاهة العمليات الانتخابية، حيث تكون ممارسات التصويت عُرضة للتلاعب والاختراق، مما يُضعف الثقة الشعبية ويقوض أساس الديمقراطية. وفي هذا السياق، تسعى العديد من المبادرات إلى توظيف تقنية البلوك تشين لضمان نزاهة الانتخابات، من خلال مقارنة بيانات الناخبين بسجلاتهم الرسمية، ثم تمكينهم من الإدلاء بأصواتهم بطريقة تضمن سرية الهوية عبر آليات متقدمة. ويتجلى هذا النموذج ضمن ما يُعرف بـ "الهوية الرقمية" أو "إدارة الهوية الرقمية"، وهو إطار يهدف إلى تحديد هوية الأفراد باستخدام معلومات رقمية محفوظة ضمن قواعد بيانات، تتضمن صفات ثابتة (كالأصل، الجنس، تاريخ الميلاد، والبصمات) إلى جانب سمات متغيرة (كالعمر، الوظيفة، العنوان) التي تُعرف بالمعرفات الديناميكية[2].

4/ إلغاء إمكانية الاحتيال والتلاعب بالمعلومات والصفقات:

في الأنظمة التقليدية، يتم تزويد كل مستخدم ببيانات الدخول إلى حسابه من خلال اسم مستخدم وكلمة مرور، مما يحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات. أما في شبكة البلوك تشين، فالوضع مختلف؛ إذ تُحفظ نسخة من جميع البيانات على مستوى الشبكة بأكملها، ويُعد كل تحديث للمعلومات جزءاً أصيلاً منها، مما يتطلب توقيعاً رقمياً فريداً لكل معاملة. ولتنفيذ أي معاملة، يستعمل صاحب الحساب مفتاحه الخاص للتوقيع، بينما يمكن للمشاركين الآخرين التحقق من صحتها باستخدام المفتاح العام. وإذا تمت المعاملة بنجاح، يُضاف توقيع رقمي جديد لا يمكن إتمامه إلا من قبل المالك الجديد. وتُعد خاصية عدم القابلية للعبث من أبرز سمات تقنية البلوك تشين، حيث تضمن نزاهة المعاملات وشفافيتها، وتمنع التزوير أو التعديل بعد الإتمام. ويشبه ذلك إلى حد بعيد المعاملات الحكومية التي تتطلب درجة عالية من الأمان، بحيث لا يُسمح بالعبث الذي قد يضر بالمال العام أو يخل بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص. ومن هذا المنطلق، تُعد تكنولوجيا البلوك تشين أداة فعالة في محاربة الفساد وتعزيز الثقة بين المستخدمين، وفي خطوة تعد الأولى من نوعها

[1] المرجع نفسه، ص983

[2] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص ص 85 86.

على مستوى الجزائر، أعلن الباحث والمهندس المختص في الواقع الاقتصادي والأنظمة الذكية، محمد لطفي مختار، من خلال مؤسسة ELCS RESEARCH المختصة في الأنظمة المعلوماتية، عن تطوير وإطلاق نظام جزائري مبتكر يعتمد على تقنية البلوك تشين، بهدف مكافحة ظواهر الغش والاحتكار والتزوير. ويتيح هذا النظام للمتعاملين الاقتصاديين إمكانية تسجيل منتجاتهم باستخدام العقود الذكية، مع تتبع مسار هذه المنتجات عبر مختلف مراحل سلسلة الإمداد وصولاً إلى المستهلك النهائي. كما يمكن هذا النظام الهيئات الحكومية من مراقبة حركة المنتجات الحساسة مثل الأدوية والمواد الغذائية، ورصد مدى توفرها لدى المواطنين والكشف عن أي مظاهر احتكار، فضلاً عن إمكانية ربط النظام بالشركات الاقتصادية في حالة التعامل مع السلع المستوردة[1].

5/ تحقيق الشفافية الإدارية:

تُعد الشفافية الإدارية مبدأً يهدف إلى تحقيق تبادل واضح ومنظم للمعلومات بين الإدارة والمواطنين، مما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة والحد من مظاهر الفساد. وفي هذا السياق، تبرز تقنية البلوك تشين كأداة فعالة، نظراً لقدرتها على تسجيل البيانات بطريقة متسلسلة ومؤرخة لا يمكن التعديل عليها أو إلغاؤها. وبالتالي، فإن أي محاولة للتزوير أو التلاعب تقابل برفض تلقائي من النظام، الأمر الذي يجعل من هذه التقنية وسيلة قوية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الإداري[2].

من خلال ما تقدم، يتضح أن تقنية البلوك تشين يمكن أن تساهم في الحد من الفساد الإداري، لأنها تقوم على الشفافية وحفظ المعاملات بشكل لا يمكن التلاعب به، مما يضعف فرص الرشوة والمحسوبية داخل المؤسسات. لكن في نفس الوقت، هناك تحديات كبيرة، أهمها غياب إطار قانوني وتشريعي ينظم استخدامها في الإدارة العامة، مما قد يعيق تطبيقها أو يؤدي إلى استعمالها بطريقة غير مناسبة. إضافة إلى ذلك، هذا النظام قد يؤدي تدريجياً إلى تقليص دور الدولة كمراقب ووسيط، مما يهدد جزءاً من سيادتها ويضعف قدرتها على التحكم في بيانات ومؤسسات كانت تُدار تقليدياً من طرفها. كما أن التركيز الكبير على الجانب الرقمي دون اعتبار للجوانب الإنسانية قد يُفقد المواطن دوره الحقيقي ويُحوله إلى مجرد رقم داخل نظام عالمي رقمي، مما يفتح الباب أمام تأثيرات خارجية يصعب السيطرة عليها.

[1] بن قويطن إلهام، فصيح رندة، المرجع السابق،ص ص 86 87.

[2] المرجع نفسه، ص87.

## خلاصة الفصل الثاني :

ركز الفصل الثاني على مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر، حيث استعرض آليتين رئيسيتين هما الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، مبينًا تعريفهما وخصائصهما ودورهما في كشف التجاوزات وتأمين المعاملات ومنع التزوير. ثم انتقل إلى مستقبل التحول الرقمي، بتحديد التحديات التي تواجه الرقمنة في الجزائر كضعف البنية التحتية ونقص التأهيل ومقاومة التغيير، واقترح حلولًا كالاستثمار في التكوين وتحديث القوانين. ويختتم الفصل بالتوجهات المستقبلية الواعدة، وفي مقدمتها توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وكشف الأنماط الفاسدة، واستخدام تقنية البلوكتشين (سلسلة الكتل) لتثبيت المعاملات وجعلها غير قابلة للتلاعب، مما يعزز النزاهة والشفافية بشكل كبير في المستقبل.

# الخاتمة

في الختام نستنتج ان الانتقال من الإدارة التقليدية، التي كثيراً ما اتسمت بالبطء والتعقيد وضعف الرقابة، إلى الإدارة الحديثة القائمة على التكنولوجيا، يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنفيذاً فعالاً. فالرقمنة ليست حلاً سحرياً يُرمى به على مشكلات الفساد دفعة واحدة، بل هي طريق طويل يتطلب صبراً وإرادة وموارد، لكنه الطريق الصحيح بلا شك. وعندما تُوظف بشكل صحيح، تصبح الرقمنة سلاحاً حاداً في وجه الفساد، قادراً على سد الثغرات التي كان يستغلها المفسدون، وكشف التلاعبات قبل أن تستفحل، وتقليص البيروقراطية التي طالما أنهكت المواطن وأعاقت التنمية.

وقد بينت الدراسة أن توظيف التقنيات الرقمية – كأنظمة المعلومات الإدارية، والخدمات الإلكترونية، والرقمنة الشاملة للإجراءات يسهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف، ويعزز مبدأ الرقابة والمتابعة المستمرة التي لا تعرف الكلل ولا الملل. فالإدارة الرقمية لا تنام، ولا تغفل، ولا تنسى، وكل خطوة فيها مسجلة وموثقة، مما يجعل الفساد أشبه بحشرة تحت عدسة مكبرة، لا تستطيع الاختباء ولا الهروب.

ورغم كل ما تحمله الرقمنة من بشائر أمل، إلا أننا نبقى على يقين بأن التكنولوجيا وحدها لا تكفي؛ إذ تظل الإرادة السياسية، والتشريعات المساندة، والموارد البشرية المؤهلة، والوعي المجتمعي، عوامل لا تقل أهمية عن البرمجيات والأجهزة. فمكافحة الفساد معركة متكاملة الأطراف، والرقمنة فيها سلاح قوي، لكنه ليس الوحيد. وما دمنا نسير في الطريق الصحيح، وبخطى واثقة، فإن إدارة جزائرية أكثر شفافية ونزاهة لم تعد حلماً بعيداً، بل أصبحت في متناول اليد

**<u>أولا / النتائج:</u>**

بناءً على ما ورد في هذه المذكرة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لم يقدم المشرع تعريفاً قانونياً واضحاً لمصطلح "الرقمنة"، مما يُعد فراغاً تشريعياً ينبغي معالجته.
- ضرورة وجود رقابة فعالة ومستمرة على الأنظمة الرقمية لضمان سلامتها وأمنها، وحمايتها من أي اختراق أو تلاعب.
- أهمية إنشاء آليات واضحة للمحاسبة والمساءلة، تُمكن من معاقبة أي شخص يرتكب مخالفات أو ممارسات فساد، مهما كان موقعه.
- نجاح الرقمنة في مكافحة الفساد يتطلب إرادة سياسية قوية، إلى جانب إطار قانوني يُلزم الإدارة بالتحول الرقمي ويُجسّد مبادئ الشفافية.

- فعالية الرقمنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود بنية تحتية تكنولوجية متطورة، وكوادر بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع هذه الأنظمة الحديثة.
- لكي تكون الرقمنة فعالة، يجب أن تُطبق في جميع الإدارات دون استثناء، وأن تصبح إجبارية في جميع المجالات، لا مجرد خيار ثانوي.
- النماذج التطبيقية أظهرت أن الجزائر، بتبنيها للرقمنة بشكل منهجي، سجلت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الفساد الإداري مقارنة بالدول التي لا تزال تعتمد على الطرق التقليدية.
- تعمل المحافظة السامية للرقمنة على نشر الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، بهدف تحقيق "جزائر رقمية 2030".
- الحرص على توفير السرية في المعاملات الإدارية الإلكترونية من خلال تأمين نظام المعلومات بشكل كافٍ، ما يضمن حماية الخصوصية من أي اختراقات أو تجاوزات.
- أخيراً، يُشار إلى أن المشرع أغفل بعض النقاط المهمة، أبرزها: تقديم تعريف قانوني واضح للرقمنة، وإصدار قرار يُلغي الإدارة التقليدية نهائياً ويُعمم تطبيق الإدارة الحديثة في شتى المجالات.

## ثانيا/ التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في المذكرة، يمكن اقتراح التوصيات التالية بصياغة عملية وإنسانية:
بناءً على النتائج السابقة، نوصي بما يلي:

**أولاً: فيما يتعلق بالإطار القانوني والمفاهيمي**

· ضرورة إدراج تعريف قانوني واضح ومُوحَّد لمصطلح "الرقمنة" ضمن نصوص تشريعية مستقبلية، لضمان الفهم المشترك والإطار المرجعي الدقيق، وإصدار قرار رئاسي أو تشريع يُلغي الإدارة التقليدية تدريجياً ويُلزم جميع الإدارات العمومية باعتماد الإدارة الرقمية الحديثة، مع تحديد آجال زمنية ملزمة للتحول.

**ثانياً: فيما يتعلق بالرقابة والأمن**

· إنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة على الأنظمة الرقمية، تتولى مهمة ضمان سلامتها وأمنها وحمايتها من الاختراقات والتلاعبات، ووضع آليات فعالة للمحاسبة والمساءلة الرقمية، تسمح بتتبع أي مخالفة أو ممارسة فساد عبر الأنظمة الإلكترونية، وتحديد المسؤوليات بدقة.

**ثالثاً: فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد البشرية**

· الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية المتطورة (شبكات آمنة، مراكز بيانات، برمجيات متكاملة) في جميع الولايات والإدارات، وتكوين الكوادر البشرية بشكل مستمر ورفع كفاءاتهم في مجال الأمن السيبراني وتحليل البيانات وإدارة الأنظمة الرقمية، مع إدراج ذلك ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر.

**رابعا: فيما يتعلق بدعم وتكامل الآليات القائمة**

· ربط منصات الرقمنة بآليات مكافحة الفساد القائمة مثل السلطة العليا للشفافية والديوان المركزي لقمع الفساد ومجلس المحاسبة، لضمان تبادل المعلومات في الوقت الفعلي، وتقييم دوري للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "جزائر 2030"، مع إشراك المجتمع المدني والخبراء في تقييم مدى تحقيقها لانخفاض ملموس في مؤشرات الفساد.

–توصية ختامية عامة:

الدعوة إلى مراجعة شاملة للتشريعات الحالية المتعلقة بالوقاية من الفساد، بما يضمن مواكبتها لعصر الرقمنة، وسدّ الثغرات التي يستغلها الفاسدون في المراحل الانتقالية بين الإدارة التقليدية والحديثة.

# المصادر

# و

# المراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا: التشريعات والنصوص القانونية


1. **الدستور الجزائري** :المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020، المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1442 هـ / الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 م.
2. **القانون رقم 06-01** المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006 (والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت عام 2011)، الجريدة الرسمية العدد 14.
3. **القانون رقم 15-04** المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 01 فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.
4. **المرسوم الرئاسي رقم 11-426** المؤرخ في 13 محرم 1433 الموافق 08 ديسمبر سنة 2011، الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.


### ثانيا: المراجع

#### 1. الكتب:


إبراهيم، يوسف، دور الرقمنة في تحسين الأداء الحكومي، الطبعة الأولى، دار النشر: الدراسات الجزائرية، الجزائر، 2021.

الأعرجي، عاصم، نظريات التطور والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم المالي، بغداد، 1988.

إيمان، فاطمة، الرقمنة كوسيلة لتحسين أداء المؤسسات الحكومية، الطبعة الثانية، الكتاب الشامل، الجزائر، 2020.

1. براهيم، يوسف، الرقمنة وتحديات تطبيقها في الجزائر، النهار للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022
2. بختي، منير، الأطر القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018
3. السكارنة، بلال خلف، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009
4. بلقاسم عبد القادر، دور الرقمنة في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، الكتاب الجزائري، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021
5. بن دمر، رشيد، الرقمنة وحوكمة المؤسسات العامة، الشروق، الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
6. بن سلامة، نادية، تحديات الرقمنة وسبل تجاوزها، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022
7. حمد، أحمد، مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن: "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
8. زهر، كمال، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، ألب الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2021.
9. سليماني، فوزية، الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب والحلول، الطبعة الثانية، دار النشر: المعرفة الجامعية، الجزائر، 2019.
10. شريف، أحمد، التحول الرقمي ومكافحة الفساد في القطاع العام، الطبعة الأولى، دار النشر: الكتاب العصري، الجزائر، 2021.
11. الطائي، حمزة حسن خضر، ومازن ليو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، دار مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
12. عشور، عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010 .
13. عيد، كمال، رقمنة القطاع العام في الجزائر: تحديات وفرص، دار النشر: الوفاق، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020.
14. غسيري، مبروك، الإدارة الإلكترونية كآلية لتفعيل الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في المرافق العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021.
15. حديدة، محمد موافق، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2002
16. حمودي، محمد ناصر، العقد الإلكتروني المبرم مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012
17. مراد، فاطمة، أدوات الإدارة الرقمية: الواقع والتطبيق في الجزائر، الوطنية، الجزائر، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020 .

18. مروان، يوسف، التحول الرقمي في الجزائر وأثره على مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار النشر: المدار العربي، الجزائر، 2022.
19. الوادي، محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 2010.

**2. الأطروحات والرسائل الجامعية (دكتوراه، ماجستير، ماستر)**

1. إبراهيم بن سطام بن خلف العنزي، التوقيع الإلكتروني وحمايته الجنائية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
2. بوجادي صالحة، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 01، 2018/2017.
3. حاحةعبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013/2012.
4. عشاش حمزة، التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2022.
5. منسل كوثر، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، 2023/2022.
6. بلحيمر لبنى، لبرش جهينة، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2025/2024.
7. بلضياف، الشيخ، وسموحي، عبد الغني، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن عزة عمر بالطيبات – ولاية تقرت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2024/2023.

8. بن قويطن إلهام، فصيح رندة، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون إداري، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2025/2024.
9. بن سعدة عبد القادر، ورحماني لخضر، الآليات المؤسساتية لمكافحة جريمة الفساد الإداري في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، 2022–2023.
10. بوخسارة سيف الدين، الإدارة بالشفافية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2020/2019.
11. بودحوش راضية، وبودحوش صوائية، الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر: خطوة نحو إرساء الحكم الراشد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص: قانون الجماعات الإقليمية والهيئات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2016–2017.
12. برنو ميلود، آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2020.
13. جبابرية توفيق، جبلون آمال، الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية: دراسة حالة سدراتة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2014/2013.
14. حصى رشيد، وبوزيان عبد المجيد، دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.
15. خالد عياشي، دور الرقمنة في تحسين إدارة الخدمات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023.
16. خنقاوي ريما وميهوبي إكرام، الرقمنة وتكريس الشفافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص: قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2023.
17. دراج صهيب وقاسم عبد السلام، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2025.

18. عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2010/2009.
19. عقاقبة عبد العزيز، وبلهادي سعيدة، الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد: نظام سلسلة الكتل الموزعة (البلوك تشين) نموذجاً، رسالة ماستر/بحث أكاديمي، 2021.
20. فاتح بن زيطة، وتقي الدين ناصري، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، الجزائر، 2023–2024.
21. المرزوقي محمد، التحول الرقمي وتأثيره على الشفافية في النظام الإداري الجزائري، رسالة جامعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
22. مخلوف عبد الرؤوف، وبولبرادع تقي الدين، آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص: قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2018–2019.
23. توفيق خنفر، المجهودات الدولية لمكافحة الفساد: دراسة في الآليات والتحديات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، 2021/2020.
24. خليلي لامية، وهروق زوينه، جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع: قانون الأعمال، تخصص: القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية.
25. بن فرج الله ميلود، الآليات الوقائية لمكافحة الفساد الإداري في القانون رقم 06–01 المعدل والمتمم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون عام معمق، كلية الحقوق بودواو، جامعة محمد بوقرة – بومرداس، 2018–2019.
26. هاشم مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء – العراق، 2009.
27. هطل رفيق، وقاسم مراد، الرقابة على النفقات العمومية (المفتشية العامة للمالية كنموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة، 2018.

**3. المجلات والدوريات العلمية المحكمة**

1. أمين بن سعيدة، "الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، العدد 22، جامعة زيان عاشور بالجلفة / جامعة الجزائر 3.
2. بن سعيد أمين، وعبد الرحمن نادية، "أثر تبني الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة حالة الدول العربية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 13، العدد 3، الجزائر، 2020.
3. بوضياف خالد، "رقمنة الصفقات العمومية كآلية لحماية المال العام والوقاية من الفساد في التشريع الجزائري"، *مجلة الإدارة والتنمية*، المجلد 10، العدد 01، جامعة تيزي وزو، 2022.
4. بن داود إبراهيم، "الآليات القانونية والتقنية لعصرنة المرفق العام في الجزائر"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، العدد 15، جامعة مستغانم، 2020.
5. بوزون سعيدة، "كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي"، *مجلة المعيار*، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1، المجلد 28، العدد 04، الجزائر، 2024.
6. بوخرص، عبد الحفيظ، وبن محاد، سمير، "دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية"، *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.
7. جبار، رقية، "دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد"، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المجلد التاسع، العدد الأول، 2019.
8. حادي، حمزة، وحمليل، صالح، "فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري"، *المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية*، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2025.
9. حلس، عبد القادر، "دور الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية"، *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 03، العدد 02، جامعة ورقلة، 2019.
10. حسيني، ليلى، "معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جامعة تلمسان، 2016.
11. حمريش، سامية، "الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه"، *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المركز الجامعي بريكة، العدد الخامس، جوان 2018.
12. حميدة، قوليلي، "مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجزائر (السلطة العليا للشفافية والديوان المركزي لقمع الفساد)"، *مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.
13. خريبش، عبد القادر، وبن قبي، أمينة، "دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري"، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد 11، جوان 2015.

14. رقاب، محمد، ومختاري، لحسن، "رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، *مجلة المركز الجامعي شريف بوشوشة – أفلو*، المجلد 06، العدد الخاص، 2023.
15. سامية بوالف، وغيلاني الطاهر، "التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، الجزائر، المجلد 05، العدد الأول، جانفي 2020.
16. سايح، فاطمة، "الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، *المركز الجامعي غليزان*، العدد 04، ديسمبر 2018.
17. عادل، زين الدين، "الشفافية الحكومية في الجزائر من خلال الرقمنة"، *مجلة الدراسات السياسية*، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2022.
18. عمارة، مسعودة، "التحول الرقمي في الإدارات العمومية وأثره في تعزيز النزاهة"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، المجلد 16، العدد 02، جامعة الجلفة، 2023.
19. عقاقبة، عبد العزيز، وبلهادي، سعيدة، "الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد: نظام سلسلة الكتل الموزعة (البلوك تشين) نموذجاً"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد 08، العدد 03، 2021.
20. فضيلة يسعد، "القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2019.
21. قادة بن عبد الله، نوال، وبن حمو، محمد سعيد، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، *مجلة الفكر المتوسطي*، المجلد 11، العدد 02، 2022، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.
22. كمال لعيساوي، وعبد الرحيم رحالي، "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري"، *مذكرة/بحث منشور في إطار الماستر المهني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2022/2021.
23. كعوان، ناصر، "التحديات التقنية في تطبيق الرقمنة لمكافحة الفساد في الجزائر"، *مجلة العلوم التقنية*، الجزائر، 2021.
24. ماجدة عبد الشافي محمد، "الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، العدد 1، 2023.
25. مرتضى نوري محمد، "الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق"، *منشورات هيئة النزاهة*، العراق، 2008.
26. معاوي، وفاء، "تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، العدد 10، 2015.

27. مليكة جيرمولي، "دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري"، *مجلة الحوار الفكري*، المجلد 13، العدد 15، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2018.
28. مناصر، شهرزاد، وحاحة، عبد العالي، "دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 10، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2019.
29. منسل، كوثر، وشاوش، حميد، "تفعيل تقنية البلوك شين في القطاع العام: رؤية مستقبلية للحكومة الذكية"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 07، العدد 01، 2022.
30. نواف سالم كنعان، "الفساد الإداري المالي أسبابه، آثاره، وسائل مكافحتها"، *مجلة الشريعة والقانون*، العدد 33، جانفي 2008.
31. يصير الماضي، "دور الرقمنة في مواجهة الفساد الإداري والمالي"، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، المجلد 05، العدد 11، نوفمبر 2024.
32. يوسف مسعودي، "مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في التشريع الجزائري: دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، المجلد 06، العدد الأول، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2017.
33. رشيدة بوكر، "التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، العدد 04، مستغانم، ديسمبر 2016.

4. المواقع الإلكترونية والتقارير الرقمية

1. أحمد هشام الصقال، ومحمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام، متاح على الموقع الإلكتروني: www.magaha-iq تاريخ الاطلاع: 2026/05/18.

# الفهرس

**الفهرس**


الفصل الأول ..... 5

الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد ..... 5

المبحث الأول : مفهوم الرقمنة ..... 7

المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها ..... 7

الفرع الأول: تعريف الرقمنة..... 7

الفرع الثاني: خصائص و أهمية الرقمنة ..... 8

المطلب الثاني: مبادئ و متطلبات الرقمنة ..... 10

الفرع الأول: مبادئ الرقمنة ..... 11

الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة ..... 13

المبحث الثاني: مفهوم الفساد..... 15

المطلب الأول: تعريف الفساد ..... 16

الفرع الأول: تعريف الفساد ..... 16

الفرع الثاني: أسباب الفساد ..... 21

الفرع الثالث: مظاهر الفساد ..... 25

المطلب الثاني: أنواع الفساد وآليات مكافحته ..... 29

الفرع الأول: أنواع الفساد..... 29

الفرع الثاني: المؤسسات المنشأة لمكافحة الفساد ..... 31

الفصل الثاني..... 38
مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر ..... 38
المبحث الأول: الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني لمكافحة الفساد في الجزائر ..... 40
المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية كالية لمكافحة الفساد ..... 40
الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية: ..... 40
الفرع الثاني: خصائص الرقابة الالكترونية..... 41
الفرع الثالث: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد في الجزائر ..... 42
المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني الية لمكافحة الفساد ..... 44
الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني..... 44
الفرع الثاني: صور التوقيع الالكتروني ..... 45
الفرع الثالث: دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد في الجزائر ..... 47
المبحث الثاني: مستقبل التحول الرقمي في مكافحة الفساد في الجزائر..... 48
المطلب الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة والحلول المقترحة..... 49
الفرع الأول: التحديات التى تواجه الرقمنة ..... 49
الفرع الثاني: الحلول المقترحة:..... 53
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية في مكافحة الفساد في الجزائر ..... 54
الفرع الأول:الذكاء الإصطناعي..... 54
الفرع الثاني: تقنية البلوك تشين ودورها في مكافحة الفساد..... 59
الخاتمة..... 65
المصادر ..... 69
و ..... 69
المراجع ..... 69

**ملخص المذكرة:**

تُعد الرقمنة أداة قوية لمكافحة الفساد، فهي تقلل التدخل البشري وتُؤمن المعاملات وتكشف التجاوزات، لكنها ليست كافية وحدها بل تحتاج إلى إرادة سياسية، قوانين رادعة، وتغيير ثقافي داخل المجتمع. أما الجزائر، فقد بدأت التحول الرقمي لكنها لا تزال تواجه تحديات كضعف البنية التحتية ونقص التكوين ومقاومة التغيير، مما يستدعي تسريع الإصلاحات. وفي المستقبل، تفتح تقنيات حديثة كالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وكشف الأنماط الفاسدة، والبلوكتشين لتثبيت المعاملات وجعلها غير قابلة للتلاعب، آفاقاً واعدة لجعل الإدارة أكثر شفافية ونزاهة، خاصة إذا اندمجت مع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد.

**Abstract of the master thesis** :

Digitalization is a powerful tool for combating corruption, as it reduces human intervention, secures transactions, and detects irregularities. However, it is not sufficient on its own; it requires political will, deterrent legislation, and a cultural shift within society. As for Algeria, it has embarked on digital transformation, but still faces challenges such as weak infrastructure, lack of training, and resistance to change, which necessitate accelerating reforms. Looking ahead, modern technologies such as artificial intelligence for data analysis and detecting corrupt patterns, and blockchain technology for immutably recording transactions and making them tamper-proof, open promising horizons for making public administration more transparent and accountable, especially if integrated into a comprehensive national anti-corruption strategy.